

أول المجلد ١٩٦٧

المكتبة الثقافية

جامعة مكة

١٨٠

قضية المتدس

تأليف: د. عز الدين فوده



الثمن ٣ قروش

دار الكتاب العربي للطباعة والنشر

اهداءات ٢٠٠١

المستشار / رابع لطفي جمعة
القاهرة

المكتبة الثقافية
جامعة مكة

١٨٠

قضية المتدس

تأليف: د. عز الدين فوده

يشرف على السلسلة
الدكتور شكري محمد عياد

١٩٦٧

في ذكر فتح بيت المقدس ووصفه لعماد الدين الكاتب الأصفهاني

« والاسلام يخطب من القدس
عروسا • ويبذل لها في
المهر نفوسا • ويحمل اليها
نعما ليحمل بؤسا • ويهدي
بشرا ليذهب عبوسا • ويسمع
صرخة الصخرة المستدعية
المستعدية لأعدائها على أعدائها.
واجابة دعائها. وتلبية ندائها.
واطلاع زهر المصابيح في
سمائها • واعادة الايمان
الغريب منها الى وطنه • ورده
الى سكونه وسكنه • واقضاء
الذين أقصاهم الله بلعنته من
الأقصى • وجذب قياد فتحه
الذي استعصى » •

• وكيف لا يهتم بافتتاح البيت المقدس الأقوى •
 والمسجد الأقصى المؤسس على التقوى • وهو مقام
 الأنبياء • وموقف الأولياء • ومعبد الاتقياء • ومزار
 ابدال الأرض وملائكة السماء • ومنه المحشر والمنشر •
 ويتوافد اليه من أولياء الله بعد المعشر المعشر • وفيه
 الصخرة التي صينت جدة أبهاجها من الانهاج • ومنها
 منهاج المعراج • ولها القبة السماء التي على رأسها
 كالتاج • وفيه ومض البارق ومضى البراق • وأضاءت
 ليلة الأسراء بحلول السراج المنير في الآفاق • ومن أبوبه
 باب الرحمة الذي يستوجب داخله الى الجنة بالدخول
 الخلود • وفيه كرسي سليمان ومحراب داود • وله عين
 سلوان التي تمثل لواردها من الكوثر الحوض المورد •
 وهو أول القبلتين • وثاني البيتين • وثالث الحرمين •
 وهو أحد المساجد الثلاثة التي جاء في الخبر النبوي أنها
 تشد اليها الرحال • ويعقد الرجاء بها الرجال • ولعل
 الله يعيده بنا الى أحسن صوره • كما شرفه بذكره مع
 أشرف خلقه في أول سورة • وقال عز من قائل : « سبحان
 الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد
 الأقصى » وله فضائل ومناقب لا تحصى • واليه ومنه
 كان الاسراء • ولأرضه فتحت السماء • وعنه تؤثر أنباء
 الأنبياء وآلاء الأولياء • ومشاهد الشهداء • وكرامات
 الكرماء • وعلامات العلماء • وفيه مبارك المبار • ومسارح
 المسار • وصخرته الطولى • القبلة الأولى • ومنها تعالت

القدم النبوية • وتوالت البركة العلوية • وعندها صلى
نبينا صلى الله عليه وسلم بالنبیین • وصحب الروح الأمين
وصعد منها الى أعلى عليین • وفيه محراب مريم عليها
السلام الذى قال الله فيه : « كلما دخل عليها زكريا »
ولنهاره التعبد ولليلة المحيا • «

[كتاب الفتح القسى فى الفتح القدسى

ص ٣٧ - ٤٩ - ٤٠]

عروبة القدس

حتى نعرف قضية القدس ، يجب أولاً أن نعرف القدس ، مكانها وزمانها وفكرها وسيل تيارها الحضارى على مر العصور . ولا يتيسر لنا ذلك دون أن نراها فى محيطها العربى غير المحدود بحدود فلسطين ، وفى منظورها التاريخى الحى الذى ينطق به كل حجر وأثر عشتته البشرية فى جنباتها على مدى أربعة آلاف من السنين .

وإذا شئنا أن ننظر الى القضية من ناحية أخرى ، وجدنا قضية القدس جزءاً لا يتجزأ عن القضية الفلسطينية الكبرى . فهى كمدينة مكانية تنتصف بتلالها هذا العالم الفلسطينى الصغير ، من الصحراء فى جنوبها والغور فى شرقها والسهول الساحلية فى غربها . وهى لهذا تعود بأهميتها منذ القديم الى مناعتها الحربية لوقوعها على التلال المرتفعة واحاطتها بالأسوار العالية ، والى موقعها على أهم طرق التجارة التى تربط البحر بالصحراء ، وحبرون

(الخليل) بيت أيل (من أعمال رام الله) ، وبيت أيل
بنابلس وأريحا ووادي الأردن •

ولكن القدس ليست مجرد مدينة من حجر وطين أو
تجارة وسياسة ، ولكنها بمقدساتها وإيحاءاتها متحف
خالد لذكريات بنى الانسان من مسلمين ويهود ومسيحيين
وهي فى ذلك أيضا لا تنفصل عن بقية فلسطين وسائر
مدنها وبقاعها فى أحلامها وذاكراتها وأشجانها وتطلع
الروح البشرية الى مقدساتها ، وفى تقديس العرب لتراثها
كوطن لهم دون غيرهم من أمم الأرض أجمعين •

ولكنه من الطريف حقا أننا لو أردنا أن نعرف
فلسطين كوحدة اقليمية ، لوجدنا أنها لم تقم على مدى
التاريخ (ككيان سياسى واقليم منفصل له ادارته
وشئونه الخاصة) منذ أربعة آلاف عام أو يزيد حتى نهاية
الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ • وعلى مدى هذا التاريخ
كانت فلسطين جزءا من سورية أو ديار الشام ، وهى
المنطقة التى تحددها مراجع التاريخ العربى بشرقى
وادي النيل • وتنبئ كلمة الشام نفسها عن حقيقة هذا
التاريخ ، ذلك أن معناها الشمال ومعنى اليمن هو اليمن •
وهكذا يرى العربى الواقف فى الحجاز ديار الشام على
شماله واليمن على يمينه •

وهكذا ما انفكت فلسطين جزءا لا يتجزأ من سورية
وديار الشام ، تزدهر بازدهارها وتبتئس بابتئاسها

وتغلب حين تغلب وتنتصر حين تنتصر ، حتى حلت التجزئة
بالعالم العربى المنسلخ عن الامبراطورية العثمانية
وانسلخت هذه الرقعة الغالية من الوطن العربى الكبير
على عهد الانتداب البريطانى ، وسميت فلسطين نسبة
الى القبيلة اليونانية « فلسطين » التى جاءت من جزر بحر
ايجه وغزت سهل البلاد ، ثم أطلقت عليها اسمها حوالى
سنة ١٢٠٠ ق . م . (١)

ولو رجعنا بعيدا الى عصر المؤرخ الاغريقى المعروف
هيرودوت لوجدناه يعتبر فلسطين جزءا من ديار الشام ،
ويشير اليها على أنها كذلك ، قبل أن يثور أى نزاع حول
قضية فلسطينية أو مشكلة صهيونية . وبعد هيرودوت
بعدة قرون وفد على فلسطين عدد من مؤرخى الفرنجة
فى عصر الحروب الصليبية ، أجمعوا فيما أرخوا على أن
فلسطين ديار شامية . وهى حقيقة برزت منذ كان النزاع
بين الغرب والشرق لا بين العرب والصهيونية ، ومنذ
عرفت المسألة الشرقية وقضية الأماكن المقدسة وحماية
العرب لها أو امتيازات الارثوذكسية والكاثوليكية فى

(١) كانت قبل ذلك تعرف بأرض كنعان نسبة الى الكنعانيين
الذين استوطنوا هذه البلاد منذ أحقاب التاريخ ، أنظر فى هذا
الشأن : احمد الشقيرى ، محاضرات عن قضية فلسطين ، معهد
الدراسات العربية ، ١٩٥٤ ، ص ٤ ، أميل القورى ، فلسطين ،
بغداد ، ١٩٦٢ ، ص ٧ .

صدها ، وقبل أن تحدد الأهداف السياسية في مؤتمر
انصلح سنة ١٩١٩ لأطماع الصهيونية خريطة مثلثة ذات
أضلاع مستقيمة في غالبها ، متعرجة في بعضها ، تصل
برأس السهم من ساحل البحر المتوسط وروافد وحوض
نهر الاردن الى خليج العقبة ، وتضم ضمن ما ضمت تراث
وذكريات الديانات السماوية ومصادر الثروات من
البحيرات والمجاري والينابيع المعدنية .

وانطوى التخطيط الاستعماري الذي سلخ فلسطين
عن الوطن السوري ، ووضع لها خريطة ليس في طبيعة
أرضها ما يدل على كونها طبيعية ، على أهداف أخرى
للمؤامرة الدولية . فقد كان السوريون واللبنانيون
يوصفهم مواطنين بالديار الشامية ورعايا للدولة العلية
العثمانية ، يتملكون حيثما شاءوا ، وفي أية ناحية من
نواحي بلادهم من غير تمييز أو تفريق الاراضي الزراعية
داخل فلسطين الحالية وخارجها ، وهذا بنفسه يوضح لنا
السبب في أنه بانتهاء الحرب العالمية الأولى وانسلاخ
فلسطين تخلص أولئك الذين لا يستطيعون الوصول الى
أراضيهم في سهل الحولة ومرج ابن عامر ووادي القبانى
ووادي الحوارث من فلسطين ، الا بعد الحصول على اذن خاص
في كل مرة بالدخول اليها ، تخلصوا من تلك الأراضي
ببيعها ، هذا فضلا عن أن هذه الأملاك قد أصبحت تخضع
لنظم ومعاملات وتشريعات مالية فرضتها حكومة الانتداب
يقصد أن تجعل ملكيتها عبئا يحمل على التخلص منها

ونقلها من أيدي العرب الى أيدي اليهود (١) .

أما المدن الرئيسية في هذا الجزء المنسلخ تحت
الانتداب البريطانى منذ سنة ١٩٢٠ فهى :

● عكا ، وهى مدينة تاريخية ، اشتهرت منذ عهد اليونان
والصليبيين ونابليون وابراهيم باشا . وقد اتخذها
العرب فى فتحهم مركزا لبناء السفن وتجهيز الغزوات
البحرية الى جزر البحر المتوسط .

● طبرية ، وترجع الى عهد الرومان . فقد بناها تيروس
قيصر على شاطئ بحيرة الجليل (طبرية) . ولها
فى العالم المسيحى أهمية دينية كبرى ، حيثلقى
المسيح بعظاته حول قراها ، وجاء حواريه من بعده
اليها ، واتصلت سيرتهم بالقرى والروابي الكائنة
حولها .

● الناصرة ، واليها انتسب السيد المسيح ، وأشارت
اليه الأناجيل غير مرة باسم يسوع الناصرى . وفيها
كثير من الأديرة والكنائس لمختلف الطوائف المسيحية .

● حيفا ، وقد أصبحت أكبر موانئ فلسطين فى عهد
الانتداب البريطانى .

● الرملة ، وهى مدينة معروفة فى التاريخ الأموى .

(١) الشقى ، المرجع السابق ، ص ٧ .

● اللد ، وهي مدينة قديمة جدا ، ولعلها من المدن ائتى
أنشأتها القبائل الكنعانية .

● بيت لحم ، حيث ولد السيد المسيح ، وتحفل بعداد
كبير من الكنائس والأديرة المسيحية .

● الخليل ، وتنسب الى جد الأنبياء سيدنا ابراهيم الخليل
عليه السلام ، وكانت تعرف قبل ذلك باسم
« حبرون » .

● غزة ، وهي من المدن التاريخية القديمة التي بناها
الكنعانيون . وتسمى « غزة هاشم » نسبة الى جد
رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ، وبها مدفنه .
وفي هذه التسمية دليل على عروبة فلسطين قبل
الفتح العربي الاسلامي .

وتنفرد مدينة القدس دون سائر المدن الفلسطينية
ومدن العالم أجمع بأهميتها الروحية كمركز لترات
وذكريات المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء . فهي
التي رأت مولد المثل الاخلاقية السامية ، وجمعت آثار
الديانات السماوية لبنى الانسان ، حتى أصبحت على مر
الأجيال مقدسة بتراتها ، شجيرة بتاريخها ، ضافية
بايحاءاتها ، فريدة بما يرقد في ترابها من عظام القديسين
والأحبار والشهداء والمؤمنين والأبطال وأهل الذكر والفقه
والعلماء .

فهى بالنسبة للمسيحية المكان الذى قضى فيه السيد المسيح شطرا من حياته يبت الدعوة فى الناس ، وحفل كل مكان وموضع قدم فيها بأثر من آثاره وذكرياته وهى لا تقل عن ذلك أهمية بالنسبة للعالم الاسلامى ففيها المسجد الأقصى ، أولى القبلتين ، وثالث الحرمين ، وجاءت فى تقديسها والحفاظ عليها الآيات الكريمة والأحاديث النبوية كما أمر المسلمون بأن يحرموا للحج منها . ولها بالنسبة لليهود قيمة خاصة منذ غلبوا عليها بعد تأسيسها بحوالى خمسة عشر قرنا من الزمان ، واستدام بها حكم ملوكهم سبعين عاما كانت مدة غزو واحتلال وتقتيل ودمار أقاموا أثناءها دولة يهودية بدأت بالملك داود (١٠١١ - ٩٧٢ ق . م) الذى جعل القدس عاصمة له بعد احتلاله لها سنة ١٠٠٧ ق . م ، وانتهت بابنه الملك سليمان (٩٧٢ - ٩٣٣ ق . م) الذى بنى الهيكل على جبل صهيون .

وهكذا ارتبطت القدس لدى الصهيونيين دعاء القومية من اليهود بفترة حكم الملوك والزعماء الأشداء الذين حققوا لهم الوحدة القومية ، وتمكنوا أثناء ذلك من تكوين الدولة وبناء الهيكل المقدس ، وبقي هيكل سليمان فى نظر هؤلاء ونصب أعينهم ، على الرغم من تحطمه وحرث أرضه ، شعارا عاطفيا ينم عن النزعة العرقية المتعصبة ، ورمزا للعودة من بعد الشتات قرونا متوالية ، حتى أنهم لا يحلون اجراء بعض الطقوس الدينية الا فيه .

من ثم ، فانه اذا كانت للقدس أهمية المعجزات الدينية عند المسيحيين والمسلمين فلها أهمية المعجزة التاريخية عند اليهود والصهيونيين . فهي لا تعود بهم الى أية علاقة روحية أو متميزة بأنبياء الدين اليهودي كإبراهيم وموسى . ولكنها فى واقع الأمر ذات أهمية قومية وسياسية من حيث كونها مفتاح القضية الصهيونية ، ورمز كيان الدولة وعصر ملوك إسرائيل ، فداود أول من أنشأ الدولة وأجرى طقوس المعبد ، وسليمان أول من بنى الهيكل ودعم الدولة .

ولا يسعنا فى هذا المجال ، الا أن نأتى على تعبير موسى شاريت وزير خارجية إسرائيل لدى حضوره على رأس بلاده فى الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة عند بحث قضية القدس وتداولها سنة ١٩٤٩ . ففى رده على وفود دول العالمين المسيحى والإسلامى فى صدد إبراز الأهمية الدينية للقدس ووجوب حمايتها وتأمينها من الدمار وخلق مركز خاص بها ، قال موضحاً أهميتها لدى إسرائيل :

The Holy City was an object of interest to the entire civilized world ; but such universal veneration should not overshadow the special interests of the Jewish people, which regarded Jerusalem as the symbol of past glory, the lodestar of its wanderings, the subject of its daily prayers and

the goal of its hopes for eventual redemption. That contrast between national and international psychology in regard to Jerusalem was undeniable (1).

ومع ذلك فلا يحسن بنا أن ننتقل من هذا الموضوع حول أطماع الصهيونية في القدس الى الحديث عن عروبتها دون أن نتعرض للناحية التاريخية من قضية القدس وفلسطين . فالصهيونية التي نسبت نفسها الى أحد جبال القدس ، وهو جبل صهيون ، لا تفتأ منذ القرن التاسع عشر ، تهدف الى جمع شتات اليهود في فلسطين واقامة دولة يهودية تجعل القدس عاصمتها ، زاعمة الاستناد الى الحقوق التاريخية والروابط الدينية التي تربطهم بالبلاد . وقد ضللت الصهيونية كثيرا فيما يتعلق بهذا الحق التاريخي والذكريات الدينية لهم بفلسطين ، حتى جاء وعد بلفور بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، ومن بعده صك الانتداب على فلسطين سنة ١٩٢٣ ، استنادا الى هذا الحق وتلك الروابط . بل سارت حكومة الانتداب مستوحية سياستها في فلسطين قرابة ثلاثين عاما من هذا الحق ، واتجهت اللجنة الخاصة التي أوفدتها الأمم المتحدة في أعقاب عرض القضية عليها نحو بحث « الحق التاريخي » الذي ينادى به اليهود لاثبات صلتهم بفلسطين . وفي

(1) Official Records of the Fourth Session of the General Assembly, *Ad Hoc Political Committee*, 1949, 44th meeting, p. 261.

ليلة ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ حينما أعلنت اسرائيل استقلالها أصدرت تصريحاً أبلغته الى مجلس الأمن أشارت فيه الى الحق التاريخي لليهود بالرجوع الى وطنهم وبناء دولتهم في فلسطين . وهي اليوم تستند الى نفس الشيء في نقل عاصمتها الى القدس وضمها اليها وتوحيدها بالتشريعات والقوانين المحلية .

ولعله من المستحسن أن نبرز وجهة النظر العربية في شأن هذا الحق التاريخي في نقاط مختصرة ومحددة كالآتي :

١ - نشأ خلال اقامة بني اسرائيل في التيه ما يجوز تسميته بالتاريخ السياسي الوطني لليهود وانشاء قواعد الديانة اليهودية وطقوسها . فائناء هذه الحقبة وضع رؤساء اليهود وزعماءهم سلسلة من المبادئ والتقاليد والتعاليم وكتب عدد منهم بعض أسفار العهد القديم من التوراة . ولما كان هؤلاء الرؤساء يفكرون في الهجرة بشعبهم الى منطقة الاردن وفلسطين الحالية التي عرفت على أيدي أصحابها الكنعانيين بالبلاد التي تفيض لبنا وعسلا ، فقد خصوا بلاد الكنعانيين باهتمامهم ودعايتهم ، وصرفوا أنظار اليهود اليها ، وشحنوا أسفار العهد القديم التي كتبوها في الكثير من فصولها بأنباء الهجرة العبرانية الأولى اليها ، والوعد الالهى المقطوع لابراهيم وأسباطه من بعده أن تكون فلسطين وطنا أزليا لهم ، وأسموها «أرض

الميعاد ، • (١) غير أن الدراسة العلمية غير المتحيزة ، تبرز أن أسفار العهد القديم لا تأتي على نصوص موحدة أو معان مسترسلة في هذا السبيل • فإذا كان الله قد وعد بني اسرائيل بالتححرر من أعدائهم على يد موسى ، فلم يكن ذلك الا بحب الله وذكره وخشيته وتقواه في بعض الأسفار (٢) ، وبالغزو وغصب العموريين والآراميين والكنعانيين والحيثيين وغيرهم ، والاستيلاء على أرض الميعاد • جميع أراضي الكنعانيين ، غصبا والى الأبد ، كما جاء بأسفار يشوع والقضاة • هذا فضلا عن أن عظات نبي الله زكريا ، والمعروفة بالعهد الجديد على الرغم من أن تاريخها يعود الى ما قبل المسيح ، تنقض كافة الادعاءات والانحرافات الغرائزية بالاستعداد للزحف والغزو والسبي في أرض الميعاد • ويرى بعض المحققين في تحليل ذلك ، أن هذه الدول جميعا لم تدل حتى ذلك الحين ، ولهذا أتت دعوة بني اسرائيل الى تدميرها وخرابها ، وأن تصبح فلسطين وطننا أزليا لهم ، تعبيرا طبيعيا عن الوضع الشاذ الذي وجدوا أنفسهم فيه ، ففسروا نبوءات الرب في الوعد المقطوع لاسباط سيدنا ابراهيم بأنها تعنى مجد اسرائيل العسكري وأمنها الجغرافي ورفاهيتها الاقتصادية ، وأخذوا

(١) كذلك يعتقدون بأن سناء هي وطنهم الأول ، وفيها نزلت ديانتهم ونشأ تاريخهم • ولذلك فانهم يعتبرونها أرضا يهودية مقدسة ، لا بد من عودتهم اليها كما عادوا الى فلسطين •

Amos:5:4, 6, 16 ; Isaiah 6:13, 10:22.

(٢)

على أنفسهم في ذلك بالدعوة الى الانتقام والثأر • (١) •

٢ - يرى الأستاذ الفريد جيوم أن الوعد الضامض المقطوع لاسباط ابراهيم بأرض الميعاد الممتدة من نهر مصر (النيل) الى النهر الكبير (الفرات) (٢) هو وعده قطعه الله لنسل ابراهيم في جميع أرجاء المعمورة ، قبل مولد اسماعيل واستحق • وعلى ذلك فهو وعد مقطوع للعرب واليهود من أبناء ابراهيم جميعا ، ولم يقطع بأرض الكنعانيين هي لليهود وحدهم ، أولئك الذين لم تعم لهم الدولة ، ولم يقم كيانهم السياسى فى المنطقة أكثر من سبعين عاما على عهد داود وسليمان • هذا بينما ظلت المنطقة دائما أرضا عربية ، عريقة فى عروبتها (٣) •

٣ - ولعلنا اذا مارجعنا الى أفق التاريخ فى العهد القديم وفحصنا فيه سيرة فلسطين وتاريخ بنى اسرائيل فيها ، لووجدنا هذا الكتاب يبدأ بحقيقة أساسية ، يتفق فيها مع سائر المؤرخين ، وهى أن فلسطين وطن الكنعانيين وأنها تعرف فيه بهلاد كنعان ، كما أن ذكر القبائل الكنعانية يملأ صفحاته ومطوره منذ القديم ، ومن المعروف أن هذه القبائل الكنعانية قد خرجت من جزيرة العرب ،

Jonathan G. Sherman, The Promises of God, (١)
Israel according to Holy Scriptures, AIC,
New York, pp. 32-38.

Genesis 15:18. (٢)
Alfred Guillaume, Zionists and The Bible, Israel

according to Holy Scriptures, pp. 11-12. (٣)

التي تعتبر منبت الأسرة السامية ، موجة ثانية في مجرى الهجرات الانسانية التي كانت تقذف بها جزيرة العرب على رأس كل ألف سنة تقريبا ، التماسا للكلا والمرعى ودفعاً للقحط أو الطوفان ووقوع الغارات والغزوات .

ولا يختلف أحد من كبار المؤرخين على أن هذه القبائل العربية قد استوطنت جنوب الديار الشامية (فلسطين) منذ حوالي ٢٥٠٠ ق . م . ، أى منذ فجر التاريخ . وأول من يقول بهذا التوراة ، كتاب اليهود الأول الذى سرد تاريخهم القديم (١) .

٤ - بعد أن سلخ الكنعانيون فى فلسطين قرابة ألف وخمسمائة عام تعرضت البلاد فى وقت متقارب لغزوتين خطيرتين . أولاها غزوة الفلسطينيين من اقريطش (كريت) وجزر بحر ايجة فاحتلوا القسم الساحلى . وثانيها غزوة العبرانيين . وقد سمي العبرانيون (بنو ابراهيم) بهذا الاسم لأنهم عبروا نهر الاردن ، وبهذا يكون الاسم الذى حمله العبرانيون أول ما دخلوا البلاد يدل بما لا يرقى اليه الشك أنهم غرباء دخلاء . وعلى هذا فان الاسم الذى تسمى به اليهود منذ جاءوا الى هذه البلاد « العبرانيون » ينفضر كل دعوى يقومون بالترويج على أساسها للحق التاريخي وفكرة الوطن القومى اليهودى (٢) .

(١) الشقيرى ، المرجع السابق ، ص ١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢ .

٥ - على الرغم من أن التوراة مليئة بحوادث الصراع الذى قام بين الكنعانيين والعبرانيين فى تلك البلاد ، وأن الصراع المريع الذى قام فى أعقاب خروج اليهود من مصر وضلالهم فى صحراء التيه قد استمر قرابة ثلثمائة سنة استبسل خلالها الكنعانيون فى الدفاع عن بلادهم ، فلا يجب أن يغيب عن أذهاننا أن فترة انتصار اليهود وغلبتهم نتيجة الأعمال الوحشية الضاربة التى أباحوا لأنفسهم اقترافها لم تزد عن السبعين سنة (١) . وليس يغيب عن أذهاننا أن مدة السبعين سنة تلك كانت مدة غزو واحتلال تقارب فى عمرها الاحتلال البريطانى لمصر . وهى لهذا لم تخرج البلاد الكنعانية عن عروبتها ، ولم تعط بآى شكل من الأشكال حقا تاريخيا لليهود فى فلسطين .

٦ - والأهم أن نلاحظ دائما بصدد الغزوة اليهودية أن أهل البلاد الأصليين لم يجلو عنها بل استمروا فى حياتهم القومية يعيشون فى مدنهم وقراهم ومزارعهم . ويذكر العهد القديم أن العبرانيين عندما دخلوا فلسطين ساكنوا أهلها ، وتشير التوراة فى هذا الصدد الى القبائل العربية ومنازلها وقراها .

(١) الواقع أن الكيان الاسرائيل الذى قام فى فلسطين فى التاريخ القديم ، كان بسبب ضعف العرب فى البلاد المجاورة لها . ويحدثنا التاريخ على أنه عندما قويت شوكة مصر أصبحت الدولة اليهودية تابعة لها وأصبح سليمان الذى تزوج من إحدى اميرات مصر أحد ولاتها .

٧ - يضاف الى كل ما تقدم أن التاريخ يحدثنا عن قيام دولة عربية في ديار الشام في فترات مختلفة قبل الفتح الاسلامي . وقد أفاض التاريخ الاسلامي في انباء دولة تدمر والانباط والغساسنة ، وهي دول قامت في فترات مختلفة من عهد الجاهلية .

وقد تحدث أحد تلاميذ المسيح في الانجيل عن ملك عربي في دمشق .

ولعل هذه الحقائق في مجموعها تدل دلالة صريحة على أن حياة الكنعانيين العرب لم تختف في ديار الشام بما وقع لها من غزوات العبرانيين أو الفرس أو اليونان أو الرومان ، . وكل ما في الأمر أنها بلاد قد تداولتها أيدي الغزاة ، دون أن تفقد أهلها وأصحابها .

والأمر في مجموعه ، بصدد الادعاء اليهودي بالحق التاريخي والوطن القومي وقيام الدولة ، لم يتعد قيامة حكم أجنبي لم يستطع أن يستأثر بالوطن وحده . ومن هنا تنتفي الحجة القائلة بأن فلسطين كانت وطنا لليهود ، أو القدس رمزا لكيانهم ومفتاح قضية عودتهم وتجمعهم وقيام دولتهم . فما ينطبق على فلسطين بأسرها هو الحقيقة في صدد القدس وحدها ، وهو أن صاحب الحق القومي في فلسطين هم الكنعانيون وأحفادهم من العرب ، وأن أصحاب القدس وحماها كانوا اليهوديين (من القبائل الكنعانية) ومن ترعرع في أرجائها واستمرت حياتهم القومية في جنباتها من العرب .

وقد عرفت القدس فى بدء نشأتها باسمها القديم « ييوس » نسبة الى اليبوسيين من بطون العرب الاوائل الذين نشأوا فى صميم الجزيرة العربية ، ثم نزحوا عنها مع من نزح من القبائل الكنعانية حوالى ٢٥٠٠ ق م أو يزيد ، واحتلوا التلال المرتفعة للمدينة القديمة ، وشيدوا على أكمتها الجنوبية (جبل صهيون) برجا لحمايتها والدفاع عنها ضد العبرانيين والمصريين وغيرهم من القبائل المغيرة ، بزعامه ملكهم « سالم اليبوسى » الذى زاد فى بنيانها وأقام تحصيناتها. وكان أول من اختطها من ملوك اليبوسيين « مليكصادق » الذى عرف عنه أنه كان محبا للسلام حتى أطلق عليه « ملك السلام » ومن هنا جاء اسم المدينة « سالم » و « شالم » كما جاء فى الاصحاح ١٤ من سفر التكوين . وعرفت المدينة باسمها الكنعانى « أوروسالم » أو مدينة السلام ، كما ذكرت كتب العهد القديم اسمها « أورشليم » ، وهو الاسم الذى ما زال يطلقه عليها اليهود والاجانب حتى الوقت الحاضر (١) .

ومن المعروف أنه عندما تفككت وحدة اليبوسيين ، وراح العبرانيون يغزونهم ، لجأ ملوك اليبوسيين الى سياسة توازن القوى بالتحالف مع ملوك الكنعانيين المجاورين وفراعنة مصر الذين كانوا عوناً لهم على عدم

(١) انظر فى تفصيل ذلك ، عارف العارف ، تاريخ القدس ،

دار المعارف بمصر ص ١١ - ١٥ .

الاستيلاء على بلادهم • وتشير ألواح تل العمارنة الى أن عبد حيبا حاكم ييوس قد وضع نفسه تحت حماية فرعون مصر ، تحتمس الأول سنة ١٥٥٠ ق.م • ليحميه من غارات العبرانيين الغرباء • كذلك خضعت « ييوس » لفراعنة مصر في عهد تحتمس الثالث وأقام عليها حاكما من أبناء مصر سنة ١٤٧٩ ق.م • ودرجت السياسة الفرعونية على حماية هذه البلاد من القبائل المفيرة والمجاورة الأخرى حماية لسيناء وتأمينا لطريق التجارة عبر ييوس • فضلا عن كثرة أخشاب ساحل البلاد وأهميته لبناء السفن • ومن الفراعنة الذين كانت لهم جولات بها في هذا السبيل أمين حوتب الثالث (١٤١٣ ق.م) وأخناتون الذي أصبحت ييوس أهم ممتلكاته (١٣٧٥ ق.م) وتوت عنخ آمون (١٣٥١ ق.م) وسيتي الأول (١٣١٤ ق.م) ورمسيس الثاني الذي أدخلها في حدود مصر بعد تخطيطها اثر معاهدة قادش مع الحيثيين (١٢٩٢ ق.م) (١) •

وعندما زحف عليها اليهود (اثر خروجهم من مصر على عهد رمسيس الثاني سنة ١٢٥٠ ق.م) بقيادة يهوذا واحتلوها واشعلوا فيها النيران ، كان سكانها ومعظم أهالي القرى المجاورة لها من أصل كنعاني • وكانت اللغة الأصلية السائدة هي الكنعانية ، الى جانب اللغة البابلية التي كانت اللغة الرسمية للدبلوماسية والعلاقات الدولية حينئذ ببلاد الشرق الاوسط •

وقد اضطر اليهود الى اخلاء ييوس تحت ضغط
اليبوسيين ، ولكنهم عادوا فاحتلوها مرة ثانية بقيادة
الملك داود الذى أحبها وجعلها عاصمة ملكه بدلا عن حبرون
(الخليل) وأطلق عليها اسمها الكنعانى « أوروسالم » أو
« اورشليم » . وعلى عهد سليمان اتسعت الدولة اليهودية
من الفرات الى تخوم مصر ، وعقد المعاهدات مع جيرانه ،
ثم رأى أن يكون على وفاق مع فرعون مصر ليأمن شره ،
فصاهره وتزوج احدى أميرات مصر ، وأصبح تابعا لها .

غير أن اليهود لم يستطيعوا أن يستمروا على
الاحتفاظ بوحدتهم القومية أو كياناتهم السياسى فى ظل
دولة يهودية واحدة ردحا طويلا من الزمان ، فانقسموا
على أنفسهم بعد وفاة سليمان ، وقامت اثر ذلك دولتان
احدهما فى مدينة نابلس باسم اسرائيل والثانية فى
مدينة القدس وعرفت باليهودية .

ولم يكن نفوذ هاتين الدولتين شاملا أرجاء واسعة
من فلسطين ، بل اقتصر على هاتين المدينتين وما جاورهما
من قرى . فضلا عن ذلك فقد نشب بين الدولتين نزاع
طويل وقعت خلاله حوادث القتال والحرب التى طفحت
التوراة بانبائها عن اليهود أنفسهم . كما نشب قتال بين
هاتين الدولتين وبين الكنعانيين تارة ، وبينهم وبين
الفلسطينيين على الساحل تارة أخرى ، حتى غدت البلاد
فى ذلك العهد مسرحا للفوضى والاضطراب .

واجتاحت فلسطين بعد ذلك موجات من الغزو استمرت حتى الفتح العربي لها . وقد وقعت البلاد خلال ذلك فى قبضة البابليين والآشوريين والفرس واليونان والرومان ، حتى أن الغزوة اليهودية قبل كل ذلك لتعتبر أقصر الغزوات وفترات الاحتلال عمرا بين ما تعرضت له فلسطين ومدنها من فتوحات وغزوات .

وفى فجر هذه الغزوات ، وفى غمار المنافسة حول السيطرة عليها بين الفراعنة والآشوريين ، وضع ملك القدس نفسه تحت حماية نبوخذ نصر وسلمه المدينة سنة ٥٩٩ ق . م . وفى عهد نبوخذ نصر دمر هيكل سليمان وسبى اليهود الى بابل ، اشارة الى أنهم غرباء فى فلسطين ينبغي ردهم الى الاقليم الذى يحسب أنه وطنهم القديم . وأصبحت القدس مستعمرة بابلية تنتشر بها لغة البابليين .

وبعد أن تغلب كورش ملك الفرس على البابليين ، وأخذ الفرس يتهيأون لاجتياح مصر والسيطرة عليها ، استعانوا بيهود السبى فى بابل ، وسمحوا لهم بالعودة الى اورشليم ، وأتاحوا لهم - فى عهد دارا - بناء السور والهيكل من جديد (١) .

(١) لعل فى هذه الحقيقة ما يشير الى ان اليهود منذ اقدم عصور التاريخ كانوا وما يزالون القافلة الاولى لكل فتح أو توسع أو احتلال للمنطقة . ولم تكن الحركة الصهيونية التي نشأت فى =

ثم جاءت بعد ذلك غزوة الاسكندر المقدوني سنة ٣٣٢ ق م . وتبعتها غزوة الرومان التي امتدت مئات السنين منذ احتلها بومبي سنة ٦٣ ق م ، فألغى مجملهم وهدم السور وفرض عليهم فى كل يوم ذبيحة أمام الهيكل تكريما للقيصر ، حتى جاء عهد هدريانوس (١١٧ - ١٣٨ م) فضاقت ذرعا بثورات اليهود فيها واعتزم القضاء عليهم وتشتيتهم منها ، فدمر المدينة تدميرا كاملا وحرث أرضها حرثا وطردهم منها طردا قاصيا وحطم هيكل سليمان للمرة الأخيرة . وعلى انقاض المدينة القديمة التى زالت عن وجودها الصبغة اليهودية ابنتى الرومان مدينة جديدة سموها ايلياء نسبة الى الامبراطور ايليوس هدريانوس . وعندما تولى قسطنطين عرش الاباطرة سنة ٣١٣ م ، وأصبح مؤسس الدولة البيزنطية فى القسطنطينية (سنة ٣٣٠ م) أصبحت ايلياء مدينة بيزنطية ، وبنت أمه هيلانة بها كنيسة القيامة سنة ٤٢٦ م .

وجدير بالذكر أنه لم يظهر لليهود خلال كل هذه الفترات ، منذ عهد نبوخذ نصر ، أى كيان سياسى

= القرن التاسع عشر الا رأس الرمح لتحقيق أطماع مماثلة للدول الغربية الاستعمارية فى البلاد العربية - نقلا عن الشقيرى ، المرجع السابق ، ص ١٦ ، عارف العارف ، المرجع السابق ، ص ٢٠ -

بفلسطين أو بالمدينة المقدسة . هذا على الرغم من أن الحياة العربية لم تحتجب عن فلسطين بأسرها خلال هذه الغزوات ، فاستمر الشعب العربي في فلسطين وبلادها مستوطنًا لدياره على الرغم من تعاقب السنين وغزوات الفاتحين .

ولا ننكر أن هذه الغزوات قد تركت طابعها على حياة المجتمع القائم حينئذ . فالبلاد قد أصبحت جزءًا من الحضارة الآرامية الهيلينية والبيزنطية ، حيث كان الناس يتكلمون الآرامية ، ويكتبون بالفكر بالآغريقية . ولكنها كانت الحضارة القديمة التي انبثقت عنها الحضارة العربية اللاحقة . ولهذا فإن حياة الناس في تلك البلاد حينئذ لم تكن إلا امتدادًا للوضع الكنعاني العربي بما له من خصائص ومقومات في المناخ والتفكير ، أكثر مما اصطبغت بصبغة الفاتحين .

وفي القرن السابع للميلاد فكر المسلمون في فتح القدس لأسباب متعددة ، دينية واقتصادية واستراتيجية فبعد أن انتصر المسلمون في معركة اليرموك التي مهدت لهم سبيل فتح الشام وإخراج فلسطين بأسرها من حوزة الرومان ، ولى أبو عبيدة بن الجراح وجهه نحو إيلياء وحاصرها . وكان لابد أن تستسلم ، ودخلها عمر بن

الخطاب بعد أن أبلغ بطريرك النصارى بمقدمه ، فجاء هذا اليه حاملا الصليب المقدس على صدره ، فقابله الخليفة بمزيد من الاكبار والتكريم ، وكتب له وثيقة الأمان الشهيرة التي أعطى عمر فيها لأهل القدس عهدا وأمانا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم ٠٠ الخ .

ومما هو جدير بالملاحظة أن أهل القدس قد أعربوا عن رغبتهم في ألا يساكنهم اليهود . وقد استجاب عهد عمر الى هذه الرغبة ، مما يثبت أن القدس لم تكن - كما لم تكن فلسطين - يهودية ، أو لم يكن اليهود بها سوى طائفة قليلة الأهمية .

ومنذ ذلك الحين دخلت القدس كسائر بلاد فلسطين في نطاق الدولة العربية والخلافة الاسلامية تحت حكم الراشدين والأمويين والعباسيين والأتراك العثمانيين ، وتوالى عليها ولاة الدول العربية المختلفة من فاطميين واخشيد وطولونيين وغيرهم . وهكذا استمرت المدينة المقدسة في عروبتها وبقيت تشترك مع العالم العربي في مصيره وأقداره ، ولا تتميز عنه فيما يصيبه من خير أو شر .

وعلى الرغم مما قاسى في فترة الحروب الصليبية

(١٠٩٦ - ١٢٩١) من الاحتلال واقامة الدولة اللاتينية
التي طال عمرها بها أكثر من عمر الدولة اليهودية على عهد
داود وسليمان ، فقد استمرت على عروبتهها وفشل
الصلبيون بعد مائتي سنة من القتال المتواصل في نزعها
من أيدي العرب ، وانتزعها من أيديهم صلاح الدين الأيوبي
سنة ١١٨٧ . وعلى عهد الملك الكامل بن صلاح الدين عقد
المسلمون مع الصليبيين الهدنة الشهيرة (١٢٢٨) لمدة
عشر سنوات وخمسة أشهر وأربعين يوما ، وبمقتضاها
اتفق على أن تبقى القدس في يد الفرنجة ، خلا الحرم
القدس وما فيه من مساجد كالصخرة والأقصى فتبقى في
يد المسلمين ، وتكون سائر قرى القدس للمسلمين لا حكم
فيها للفرنجة . وبوفاة الكامل استولى ابنه الملك الصالح
نجم الدين أيوب على القدس ، واستقرت من بعده في أيدي
سلاطين المماليك .

وبعد هذه الفترة تم استيلاء العثمانيين عليها بعد
أن تغلب السلطان سليم الأول على المماليك في معركة مرج
دابق سنة ١٥١٧ . وانتقلت تبعيتها في عهد الأتراك
العثمانيين من ولاية الى أخرى حتى سنة ١٩١٧ . وخلال
هذه القرون الأربعة من الحكم العثماني ، استمر الشعب
العربي في فلسطين يتكلم لغته ويحتفظ بمميزاته القومية،

ويعبر عن ارادته ورغباته داخل دولة الخلافة الاسلامية .
ولم يتخلل هذه الفترة الطويلة سوى فترة محدودة من
الحكم الأجنبي عندما غزاها نابليون سنة ١٧٨٩ . وعندما
دخلها الانجليز واستولوا على القدس سنة ١٩١٧ ، بعد
اربعمائة عام بالضبط من الحكم العثماني ، دخلها معهم
اليهود الصهيونيون من جديد متسترين بحماية ومساعدة
القاتح الجديد ، وداعين الى العودة واثبات تاريخ احتجب
احتجابا كليا عنها منذ مئات وآلاف السنين .

الأماكن المقدسة

قضية القدس اذا هي كما رأينا جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية الكبرى ، وتاريخها لا ينفصل عن تاريخ فلسطين وعروبتهما والأطماع الاستعمارية في أهميتها الاستراتيجية والسياسية والتجارية ، منذ أقدم الأحقاب . ومفتاح القضية في تاريخها الطويل هو عروبة فلسطين التي لم تشكل منذ التاريخ القديم وحدة سياسية بذاتها ، وانما كانت دوما جزءا من سورية والوطن العربي الكبير .

ولم يحدث في تاريخ هذه الرقعة من الأرض العربية ما يشكك في عروبتهما قبل صدور وعد بلفور بإنشاء الوطن القومي اليهودي في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، وصدور توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين الى دولة يهودية وأخرى عربية ، مع تدويل منطقة القدس . فقبل ذلك لم يكن يختلف

اثنان على أن فلسطين بلاد للعرب على اختلاف معتقداتهم وأديانهم . ولم يثر بمن أحد أن مدينة القدس تختلف في عروبتها عن بغداد وبيروت ودمشق والقاهرة . حقا ان القدس تمتاز عن غيرها من سائر مدن العالم بأهميتها الروحية الفريدة كمركز لتراث وذكريات المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء . ولكنها كمدينة ووطن تقدس تراه أمة عاشت فوق تلالها وتحت سماءها وتغذت بهوائها ، هي وطن للعرب دون غيرهم من أمم الأرض أجمعين . شاركت في صنع التاريخ العربي ، في عظمته وأفوله ونهضته الحديثة . وليست في تاريخها وجغرافيتها وحياتها الاجتماعية والعامة الا مدينة عربية صميمة ، سواء من ناحية اللغة أو السكان أو الاراضى .

وقد عاصر العرب من أحداث القدس وتاريخها إلقديم والوسيط والحديث ما لم تعاصره أمة أو طائفة أخرى من المحتلين والغاصبين . فأصبح تاريخها ارثا لهم ، وحق الدفاع عن ترابها وأركانها وأماكن العبادة فيها واجبا مقدسا ورثه العرب عن أجدادهم . وقد قام العرب بواجبهم في هذا الصدد على مر العصور دونما تمييز بين مسلم أو مسيحي أو يهودى ، حتى غدا هذا تقليدا عربيا شائعا ومشهودا به ، قبل قيام أية أنظمة دولية أو قواعد مكتوبة لرعاية حقوق الطوائف والأقليات وحماية أماكن العبادة وضمان مرور الحجاج . فتسجل وثيقة الأمان الشهيرة

بالعهدة العمرية التي كتبها عمر بن الخطاب لبطريق القدس (سنة ١٥ هـ - ٦٣٦ م) بمداد الفخر مكانا بارزا للعرب في تاريخ القدس . وقد عظم الشروط والامتيازات التي منحها الفاروق للطوائف غير الاسلامية في صدد قضائهم فيما بينهم ورعاية حرمة كنائسهم وبيعهم وأرواحهم وممتلكاتهم Sir William Fitzgerald رئيس القضاء الفلسطيني . فقد كتب سنة ١٩٤٦ مشيرا الى هذه الوثيقة التاريخية التي سبق بها العرب ظهور القانون الدولي وأية وثيقة أو اعلان لحقوق الانسان والجماعات بقرون عديدة .

وقد شهد اليهود أنفسهم بأن موقف العرب منهم على مر العصور كان فوق أى مثار للشك والريبة . ففي مذكرة مقدمة سنة ١٩٣٨ الى اللجنة البريطانية لبحث مشروع لجنة بيل Peel لتقسيم فلسطين ، وهي اللجنة المعروفة باسم لجنة وودهد Woodhead Commission قالت الوكالة اليهودية انه ما من شك أن الفتح العربي في القرن السابع للميلاد قد مثل تقسما مذكورا في مركز اليهود بالمدينة المقدسة . وأشارت المذكرة الى أن خلفاء الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي قد سمحوا لليهود بتعمير أماكن قضائهم الديني وبناء معابد لهم . كما استمر تقدمهم بصفة خاصة في العصور الحديثة على عهد الفتح المصري لبلاد الشام . ثم أشارت المذكرة الى أنه عندما أعيدت القدس الى الدولة العلية العثمانية سنة ١٨٤١ ، أعطى حاخام اليهود بها نفس الحقوق والامتيازات الممنوحة لرؤساء الطوائف الدينية

الأخرى (١) •

وعلى الرغم من كل ذلك فقد أثير موضوع الأماكن المقدسة في فلسطين عامة والقدس خاصة في أكثر من مناسبة ومرة • ومن هذا القبيل كان التدخل باسم رعاية الأماكن المقدسة وتأمين زيارة الحجاج في شئون الدولة العثمانية بمعاهدة باريس في أعقاب حرب القرم سنة ١٨٥٦ وفي معاهدة برلين في أعقاب الحروب التركية الروسية سنة ١٨٧٨ ، وكان التدخل في الامتيازات الأجنبية وحقوق القناصل الأجانب في هذا الصدد ، كما كانت هناك اعتراضات الفاتيكان لدى مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ لاحتلال الأراضي المقدسة من قبل دولة بروتستانتية أو انتدابها من بعد عليها • وأخيرا فهناك محاولات التدويل لمنطقة القدس تارة أو للأماكن المقدسة بالمناطق العربية = كما حاولت إسرائيل في الآونة الأخيرة - تارة أخرى ، والتي قيل انها بسبب اعتبارات تتعلق بحماية الأماكن المقدسة وصيانتها من العدوان عليها بسبب النزاع العربي الإسرائيلي •

وقد أصبح واجبنا في كل مرة يمتدور فيها هذا الموضوع أن نرجع من باب المقايضة والمقاومة الى عهد غنر

(١) أنظر في هذا الشأن مقابك اللجنة التأسيسية الخاصة بالدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، خطاب السيد أحمد الشقيري في الاجتماع رقم ٤٤ في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، ص ٢٥٧ - ٢٦٠ •

عنى يثبني الذين يبغون العدل والانصاف أن الأماكن المقدسة اسلامية أو مسيحية أو غيرها كانت دائما بين أيدي سدنتها العرب مسلمين أو نصارى محفوفة بالرعاية والتقديس .

وقد قدم التاريخ الكثير من الادلة على أن الدين الاسلامي يتسم بالسماحة وعدم التعصب ، ولا يقر الاضطهاد الديني بأية صورة من الصور . ومن الأمثلة التي تساق في هذا المجال خاصة بالقدس أن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب قام أول ما قام لدى دخوله القدس بزيارة كنيسة القيامة . وأنه لما حان موعد الصلاة بها ، رفض أن يؤدي الصلاة داخلها حتى لا يتمسك بها المسلمون ويحولوها الى مسجد لهم . والمثل الثاني أنه لما أعاد صلاح الدين فتح القدس سنة ١١٨٧ شهد التاريخ بمعاملته الانسانية لاعدائه ، فعفا عنهم وأتاح لهم مغادرة المدينة لقاء الجزية في مدى أربعين يوما ، وتوجه الى مسجدى الأقصى والصخرة وأزال ما بهما من آثار النصرانية ، ورفض أن يمس كنيسة القيامة بسوء حفاظا على عهد عمر بن الخطاب .

وأدركت الطوائف المسيحية المختلفة التي تتعلق مصالحها الروحية بالمدينة المقدسة عمق موقف العرب المسلمين هذا ، وما يكنونه من احترام للأديان جميعا . ولهذا فكثيرا ما عهدوا اليهم بالحفاظ على آثارهم في المدينة المقدسة ، وفي مقدمتها كنيسة القيامة ، حتى يضمنوا بذلك

حيدة حقيقية تجنبهم عواقب الخلافات الطائفية التي كثيرا ما انتهت الى صراعات دموية مؤسفة .

ومن المعروف أنه منذ عهد صلاح الدين الايوبي بمفاتيح كنيسة القيامة الى عائلتين مسلمتين هما : نسيبة وجودة ، ولا يزال أحفادهما يحتفظون بهذا الحق الى الآن فترى مفاتيح كنيسة القيامة بيد آل جودة ، أما فتح أبوابها واغلاقها فلما يزل شرف آل نسيبة .

وتبرز أهمية القدس والحفاظ عليها لدى المسلمين عامة - عربا أو غير عرب في كونها تشكل مدينة من أقدس مدنهم فهي بعد مكة والمدينة المنورة ، ويدل على ذلك اسمها والأماكن الإسلامية فيها التي يقدسها المسلمون على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم ويفدون اليها من جميع أنحاء العالم .

ففيها المسجد الأقصى أولى القبلتين ، وثالث الحرمين الشريفين . فقد اتخذ المسلمون من القدس في أوائل عهد الرسول قبلة ، وكانوا في صلواتهم يولون وجوههم نحوها ومضوا على ذلك نحو سبعة عشر شهرا الى أن اتخذوا الكعبة قبلة ، وقد جاء في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لا تشد الرحال الا الى ثلاث : المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى . » والقصود من المسجد الحرام مسجد مكة ويقصد بالثاني مسجد الرسول بالمدينة . وروى عن النبي

صلى الله عليه وسلم انه قال : ان الصلاة في المسجد الأقصى أفضل من الصلاة في غيره بخمسمائة مرة • ولهذا أمر المسلمون بأن يحرموا للحج من بيت المقدس • وفي ذلك قال : « من أهل بالحج والعمرة من المسجد الأقصى الى المسجد الحرام غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، ووجب له الجنة » •

هذا ما حدا بالمسلمين للعناية بالقدس ، فهي بيت المقدس أو البيت المقدس ، طوال العصور الغابرة والحاضرة يجيء إليها العدد الكبير من الحجاج المسلمين من كل حذب وصوب • ومن هنا أيضا نجد بها العدد الكبير من المساجد التي نراها في كل شارع من شوارعها وفي كل حي من أحيائها • كما تكثر بها مقابر شهداء المسلمين • ومعاهدهم ومدارسهم الدينية التي ينظر إليها بعين الاجلال والتكريم ويرعاها المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى • فكان في مدينة القدس - حتى سنة ١٩٤٥ - ٣٦ مسجدا عدا مسجدى الأقصى والصخرة ، منها ٢٩ جامعا داخل السور في المدينة القديمة • وستة من بجوامع المدينة القديمة تقع في ساحة الحرم ، وثلاثة وعشرون في خارجه •

وقد بنى مسجد الصخرة الحالي الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بعد أن استشار المسلمين ورصد لبنائه خراج مصر مدة سبع سنين كي يضاهي في بهائه القيامة ويبقى أثرا خالدا للمسلمين • وعندما احتل

الصليبيون القدس سنة ١٠٩٩ حولوه الى كنيسة فلما
أعاد صلاح الدين فتحها أعاده مسجدا للمسلمين . وعنى
به ملوك المسلمين بعد ذلك . وما يزال حتى اليوم محتفظا
بروائه القديم وان كان ما زال فى حاجة الى الرعاية
المستمرة والتعمير الشامل فى كافة أنحاء من قبيل
المسلمين .

ويعد أن أتم عبد الملك بن مروان بناء مسجد الصخرة
أقام الى الجنوب منه المسجد الاقصى . وقد أصلحه صلاح
الدين الأيوبي وجدد محرابه وكسا قبتة بالفسيفساء
بعد دخوله بيت المقدس . وعنى به بعد صلاح الدين ملوك
بنى أيوب وسلاطين المماليك وخلفاء بنى عثمان . وفى
داخل هذا المسجد وعند زاويته القبلىة الى الشرق جامع
مستطيل الشكل يتصل به يسمونه (جامع عمر) والى
الشمال منه ايوان كبير يسمونه (مقام عزيز) أو (مقام
الأربعين) ، والى الشمال منه ايوان صغير جميل وفيه
(محراب زكريا) .

وجميع الأماكن التى يشتمل عليها المسجد الاقصى
ومسجد الصخرة ، وهى كثيرة هى التى ندعوها اليوم
(بالحرم القدسى) . وقد سُمى كذلك لأنه مقدس فى
نظر المسلمين . وفى ذلك نزلت الآية الكريمة : « سبحانه
الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد
الاقصى الذى باركنا حوله ، لنريه من آياتنا ، انه هو
السميع البصير . »

وفي القدس عدد كبير من الآثار المسيحية ذات الأهمية القصوى للعالم المسيحي ، على اختلاف طوائفه وشيعه . ولكل طائفة من هذه الطوائف معابدها ومؤسساتها الدينية والاجتماعية . ولها كلها مجتمعة خلا البروتستانت ، كنيسة ألقيامة التي تقوم في المكان الذي يؤمن المسيحيون بأن عيسى عليه السلام قد صلب فيه ، واليها يحج المسيحيون من كافة أرجاء العالم منذ بنيتها الملكة هيلانة أم الملك قسطنطين سنة ٣٣٥ م . وقد عمرت هذه الكنيسة عدة مرات ، وزارها خليفة المسلمين عمر بن الخطاب عند فتح المسلمين لبيت المقدس وأمن المسيحيين عليها ، ورفض أن يصلى فيها حتى لا يتخذ المسلمون من ذلك حجة في الاستيلاء عليها . وعندما احتل صلاح الدين القدس سنة ١١٨٧ م أشار عليه بعض أصحابه أن يهدمها فآثر الاقتداء بعمر وأمر المسلمين الا يصيبوها بسوء . وفي ضواحي القدس - في بيت لحم - توجد كنيسة المهد التي تقوم على مكان ميلاد المسيح .

والحق ان مدينة القدس تعتبر متحفا للآثار والمقدسات المسيحية التي يصعب أن نأتي هنا على حصر لها ، الى جانب الآثار والمقدسات الاسلامية وهكذا تعتبر القدس مدينة روحية للعرب جميعا مسلمين ومسيحيين . فالاحتلال الأجنبي على مر العصور لم يستطع أن يزيل عروبته . كما ان تشكيل المدينة المقدسة من عدد من الطوائف والجاليات الدينية لم يطبعها بطابع أية جالية أجنبية أو

دينية أو يجعل منها مدينة غير عربية . فهي جزء لا يتجزأ من فلسطين ، وفلسطين جزء لا يتجزأ من العالم العربي . ولا يمكن انكار عروبة فلسطين ، كما لا يمكن انكار عروبة لبنان أو مصر أو سورية أو الجزائر التي طال عليها عهد الاحتلال .

وبمعنى أوضح ان وجود اليهود بنسبة كبيرة في مدينة مثل نيويورك لا ينزع عنها أمريكيتها . ولهذا لا يمكن للعدوان الصهيوني على المدينة المقدسة أو تهجير أهلها أو تدفق اليهود عليها أن يجعل منها مدينة غير عربية في فلسطين العربية .

وأخيرا فان قداسة المدينة للأديان الثلاثة وأهميتها للمسلمين والمسيحيين قبل اليهود ، لا ينفي عنها عروبتها فالناحية الروحية للمدينة (كما حافظ عليها العرب أجيالا طويلة) شيء ، والناحية القومية شيء آخر . كذلك الحال بالنسبة لآية مدينة مقدسة أخرى . فمدينة الناصرة وان كانت ثاني المدن المقدسة بالنسبة للعالم المسيحي ، الا أنها عربية باعتبارها جزء لا يتجزأ من فلسطين العربية والعالم العربي .

ولهذا فان استيلاء اليهود اليوم على المدينة المقدسة ومحاولتهم جعلها عاصمة لدولتهم العدوانية الغربية عن العالم العربي لن يؤدي الى غير الفشل ومناوأة العالمين المسيحي والإسلامي له حفاظا على هذا التراث من العبث

وايماننا بحق الشعوب فى تقرير مصيرها • فالقدس كما نعلم ذات أهمية سياسية للصهيونية كمركز للدولة ملوكهم داود وسليمان القديمة وما يستهدفونه من جعلها عاصمة تحتل مركزا وسطا لتوسعهم الاستعماري الحديث فى العالم العربى ، وليست بذات أهمية دينية لهم ، فى كتبهم أو فى تاريخ رسلهم الدينيين الحقيقيين كابراهيم وموسى •

أما الأماكن الدينية اليهودية بالمدينة المقدسة فأشهرها الحائط الغربى أو حائط المبكى ، وقبر زكريا ، هذا الى جانب المقابر اليهودية على جبل الزيتون ، وقبر راشيل زوجة يعقوب وأم بنيامين فى بيت لحم • ويزعم اليهود أن مسجد الصخرة قائم على أنقاض هيكل سليمان ومن تقاليدهم البكاء عند الحائط الغربى للمسجد ، حزنا على خراب الهيكل وابتهاالا الى الله بأن يعيد بناءه من جديد ويرد اسرائيل الى مجدها القديم • وبهذا أصبح هذا الجدار يعرف بحائط المبكى •

القدس في إطار القضية الفلسطينية

لم تفقد المحاولات الصهيونية بالاشتراك مع حكومة الانتداب في أن تفقد القدس وفلسطين طابعهما العربي . فنحن اذا أخذنا السنوات الخمس الاولى من عهد الانتداب برئاسة المندوب السامي البريطاني الاول سير هربرت صمويل - وهو يهودي من أقطاب الحركة الصهيونية - على سبيل المثال ، نجد أن فلسطين قد دخلها في تلك الحقبة القصيرة ... ر. ه. يهودي اختار معظمهم الإقامة في منطقة القدس . كذلك لجأت الادارة البريطانية الى كافة وسائل العنف واجراءات الضغط الاقتصادية حتى قيض لليهود زيادة ممتلكاتهم في فلسطين بحوالي ٧٪ من مجموع أراضيها ، معظمها في منطقة القدس . كذلك لجأت الادارة البريطانية منذ البداية الى أن تجعل اللغات الثلاث ، العربية والعبرية والانجليزية ، هي لغات البلاد الرسمية ومنذئذ استمرت السياسة البريطانية الرسمية زحفها لتهود فلسطين ، واعطاء منطقة القدس طابعا غير عربي . ومع ذلك فلم تنجح هذه السياسة في تجميد حركة المقاومة

العربية التي اتخذت مركزها الرئيسي في القدس ، كما فشلت في أن تفرض حلا للمشكلة الفلسطينية التي استشرت خلال ثلاثين عاما من الادارة البريطانية .

وقد لجأت السياسة البريطانية في هذا السبيل الى عديد من أساليب المخادعة والتضليل وادعاء الحياد في النزاع العربي الصهيوني . وأصدرت في هذا الصدد عددا من الكتب البيض التي رجعت دوما عن تنفيذها . وأخذت مكانها في أرشيف وزارة المستعمرات البريطانية أمام ضغط ووعود الصهيونية العالمية . ففي سنة ١٩٢٢ أصدرت الحكومة البريطانية كتابا أبيض ، أكدت فيه أنها لا تنوى أبدا جعل فلسطين دولة يهودية ، وانما استهدفت مجرد قيام وطن قومي لليهود بها ، دون أدنى مساس بمصالح العرب وكيانهم . وعلى اثر نشوب الثورة العربية الفلسطينية سنة ١٩٢٩ عينت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق برلمانية برئاسة السير « والتر شو » ، أوصت بوجوب تحديد الهجرة اليهودية وجعلها ضمن نطاق قوة البلاد على الاستيعاب الاقتصادي ، كما أوصت بحماية حقوق العرب وصيانة ممتلكاتهم . وتعهدت الحكومة البريطانية رسميا بتنفيذ توصيات هذه اللجنة في كتاب أبيض آخر صدر سنة ١٩٣٠ . وفي سنة ١٩٣٥ وضعت حكومة الانتداب البريطانية مشروعا بتشكيل مجلس تشريعي في فلسطين ، قبل العرب به ، على أن الانجليز

مالبنوا أن سحبوه اثر احتجاج اليهود عليه ورفضهم
التعاون مع حكومة الانتداب على أساسه .

على ان كافة هذه الأساليب لم تخل من محاولات
تضليل العرب والتغريب بهم . فالحكومة البريطانية لم تقم
على تحقيق أى من هذه التوصيات ، وأهملتها هي وغيرها
من تقارير اللجان المختلفة التى شكلت للتحقيق فى مسائل
الاراضى والهجرة ، والتى جاوزت فى مجموعها العشرين
لجنة (مثل لجنة جون هوب سمسون ولجنة لويس فرانكس
ولجنة كروسبى) ، لأن هذه اللجان رأت بعض الحق فى
مطالب العرب (١) .

وعلى خلاف ذلك حاولت السياسة البريطانية تحقيق
كيان سياسى لليهود فى فلسطين بكافة الوسائل، ولا سيما
بطريق تقسيم البلاد الى قسم عربى وآخر يهودى وثالث
تحت السيطرة البريطانية . واستهدفت بريطانيا من
وراء ذلك محاولة مخادعة العرب ببعض مظاهر الاستقلال
والحكم ، وتوفير قاعدة من أرض فلسطين للصهيوتيين
يستطيعون التوسع منها فى المستقبل الى سائر اجزاء
البلاد ، مع بقاء منطقة القدس تحت السيطرة البريطانية

(١) انظر فى هذا الشأن أميل الفورى ، فلسطين ، بغداد،

سنة ١٩٦٢ ، ص ٨٦ .

لتقوم منها بدور ماسك الميزان- في الصراع بين العرب واليهود خدمة للنفوذ الاستعماري البريطاني على حساب الشعوب العربية في المنطقة .

فعلى اثر ثورة سنة ١٩٢٩ ارتأت حكومة الانتداب تقسيم فلسطين الى مقاطعات (كانتونات) بعضها عربي وبعضها الآخر يهودي ، يتمتع كل منها بالحكم الذاتي في ظل الانتداب . ولكن العرب في فلسطين قاوموا هذا المشروع وأحبطوا أغراضه .

ونظرا لما عانتته بريطانيا من مقاومة الفلسطينيين لها ومناهضتهم للصهيونية ، ظلت فكرة التقسيم هي الفكرة التي أخذت تراود أحلامها وأحلام الصهيونية العالمية . فعادت الى اللجوء اليها اثر ثورة سنة ١٩٣٦ عندما تبنت مشروع « لجنة بيل » بتقسيم فلسطين الى دولة يهودية وأخرى عربية تتوحد مع امارة شرق الاردن ، مع بقاء الاماكن المقدسة في المنطقة الممتدة من شمال القدس حتى جنوب بيت لحم تحت الانتداب البريطاني . وقد فشل هذا المشروع كذلك أمام ثورة العرب عليه ومقاومتهم له . وشكلت الحكومة البريطانية سنة ١٩٣٧ لجنة من الخبراء عرفت باسم « لجنة وودهيد » لبحث امكانية تنفيذ التقسيم وفقا لمشروع « لجنة بيل » ، فقدمت تقريرها سنة ١٩٣٨ الذي نصحت فيه باستبعاد التقسيم لعدم امكانية تحقيقه وكونه لن يؤدي الا الى عدم استقرار الأحوال في فلسطين .

وكانت الاحوال تقترب حينئذ من نشوب الحرب العالمية الثانية ، فعملت السياسة البريطانية على أن تعود الى دورها القديم في الحرب العالمية الاولى باصدار الوعود للعرب وتحقيق الاهداف للصهيونية العالمية .

فمن ناحية ، عزفت بريطانيا الى حين عن سياستها في خلق دولة يهودية في فلسطين وتقسيمها ، ورأت في هذا السبيل أن تدعو الى عقد مؤتمر للعرب واليهود في ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، وهو المؤتمر الذي أخذت فيه بريطانيا رأى الدول العربية لاول مرة في القضية الفلسطينية . وقد رأس هذا المؤتمر المستر مالكولم ماكدونالد وزير المستعمرات البريطاني ، وحضرته وفود تمثل مصر والعراق وشرق الاردن والمملكة العربية السعودية واليمن ، ومثلت عرب فلسطين فيه الهيئة العربية العليا . وعلى اثر هذا المؤتمر الذي استغرق انعقاده ثلاثاً أشهر أصدرت بريطانيا كتاباً أبيض جديداً سنة ١٩٣٩ ، تعهدت بتنفيذ شروطه ، وارتبطت بشرف الامبراطورية على تحقيق السياسة التي جاءت به ، والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

(أ) أن تصريح بلفور الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ قد انطوى على قيام وطن قومي يهودي لا دولة يهودية في فلسطين .

(ب) ان تحقيق الوطن القومي اليهودي قد تم بالفعل .

ومن ثم وجب أن توقف الهجرة اليهودية الى فلسطين
اثر تهجير مالا يزيد عن ٧٥٠٠٠ آخرين من اليهود
اليها .

(ج) ان سكان فلسطين الذين يتألفون حينئذ من
١٢٥٠٠٠٠٠ عربي و ٦٥٠٠٠٠ يهودي ، يجب أن
يتمتعوا بحقوقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم وأن
يحصلوا على استقلالهم في غضون مدة عشر
سنوات .

ولكن بريطانيا - من ناحية أخرى - ما لبثت أمام
ظروف الحرب العالمية الثانية التي نشبت في سبتمبر سنة
١٩٣٩ وتحت ضغط وإغراء الصهيونية ووعودها بالمساعدة
الدائمة للحلفاء في كسب الحرب ، ان عدلت مؤقتا عن تنفيذ
سياسة الكتاب الابيض ، وجنحت نحو تنفيذ وعودها
لل يهود وتحويل فلسطين الى قبضة الصهيونيين .

ففي يوليو سنة ١٩٤١ أعلن حاييم وايزمان أن
فلسطين سوف تصبح دولة يهودية ، وعرض في هذا
السبيل مساعدة الرأسماليين من اليهود ومساعدة
الصهيونية العالمية لبريطانيا في الحرب لقاء موافقتها على
إطلاق أيدي اليهود في فلسطين وشرق الاردن والمناطق
الجنوبية من لبنان بما فيها نهر الليطاني . وفي يناير ١٩٤٢
أعلن دافيد بن جوريون أن اليهود لا يمكنهم التخلي عن
شبر واحد من أرض فلسطين ، من قمم الجبال الى كنوز

البحر . وما لبث أن أعلن في ديسمبر سنة ١٩٤٢ أن الصهيونية قد رسمت سياستها باعتبار فلسطين يجب أن تصبح دولة لليهود . وعلى اثر هذا البيان عقد زعماء الصهيونية في فلسطين مؤتمرا كبيرا في القدس قرروا فيه رفضهم للمشروع البريطاني في تقسيم فلسطين وأعلنوا عن رغبتهم الاجتماعية في تحويل فلسطين كلها الى دولة يهودية (١) .

ولم يكن أمام بريطانيا الا أن تسير في تنفيذ هذه السياسة . ولم يحل عام ١٩٤١ الا وكان الانجليز قد نكلوا بالحركة العربية في فلسطين . فمنعوا أى نشاط سياسى للعرب ، ولجأوا معهم الى كافة وسائل القمع والقهر والسجن والاعدام وفرض الضرائب والغرامات الباهظة ، بينما قاموا بتسليح اليهود وتشجيعهم على كشف الثقب عن حقيقة أغراضهم التوسعية ، والسماح لهم بتشكيل منظماتهم السياسية والارهابية ، والقيام بالمظاهرات لتأييد فكرة الدولة اليهودية لجذب انظار الرأى العام العالمى وساعد على كل ذلك ظروف الاضطهاد النازى ليهود أوروبا ، ووجود عدد كبير منهم فى حالة تسمح بدفعه نحو الهجرة الى فلسطين .

ومع ذلك فان بريطانيا فى تلك الفترة من الحرب العالمية

(١) المرجع السابق ، ص ٨٨ .

الثانية ، قد اضطرت أن تواجه القلق والتحدى المائل لدى
الرأى العام العربي إزاء سياستها فى فلسطين ، والذي
تمثل بصفة خاصة فى اذاعات مفتى فلسطين من راديو
المحور ، وفى مظاهرات الطلاب فى القاهرة وقوات روميل
بالعلمين ، وفى ثورة رشيد على الكيلانى فى بغداد بينما
قوات فيشى تحتل سوريا ولبنان . وقد عبر هذا المد
الثورى فى مجموعه عن عدااء العرب لبريطانيا المحتلة وحليفة
الصهيونية ، أكثر مما عبر عن الود أو التحالف مع القوات
المعادية للديمقراطيات ، ولاشك أنه بريطانيا التى كانت
تسيطر على منطقة الشرق العربى فى اطار قيادة حلفاء
الشرق الأوسط ومكتب تمويل الشرق الأوسط لمساعدة
المجهود الحربى بكافة موارد تلك البلاد واقتصادياتها ،
قد أصبحت لا تجد محيصا عن وجوب مقابلة المد الثورى
العربى فى منتصف الطريق والقيام على تنسيق العلاقات
بين الحكومات العربية فى اطار جهاز يضمن خدمة أهدافها
السياسية والاقتصادية والعسكرية فى أعقاب الحرب .
بمثل ما عليه الحال من وجود قيادة ومكتب تمويل للشرق
الأوسط فى اثناء الحرب . وهكذا أعلن المستر ايدن وزير
خارجية بريطانيا فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ فى خطاب له
بنادى الصحافة البريطانى بأن بريطانيا « تعطف على
استقلال سورية مع تأييد مبدأ الوحدة العربية » ثم عاد
فأعلن بمجلس العموم فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ : « أن
الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة تنشأ

بين العرب لتعزير وحدتهم السياسية والاقتصادية والثقافية ، ولكن من الواضح أن الخطوة الأولى لتحقيق أى مشروع من هذا القبيل يجب أن تأتي من جانب العرب أنفسهم . « وتلفت بعض الحكومات العربية هذه التصريحات بالاستحسان ، فدعت مصر مثلاً في بيان ألقاه مصطفى النحاس رئيس الوزراء في مجلس الشيوخ يوم ٢٠ مارس ١٩٤٣ الى عقد مؤتمر يعقد في مصر لاكمال بحث الموضوع . وعرضت بعض الحكومات الأخرى خدماتها في هذا السبيل ، كحكومة نوري السعيد التي اوضحت فكرها في صندد تحقيق الوحدة العربية في المذكرة التي بعث بها حينئذ الى المستر كايزرى وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط في نهاية سنة ١٩٤٢ وهى المذكرة المعروفة باسم « الكتاب الأزرق » ، والتي اقترح فيها قيام دولة سورية الكبرى (من شرق الاردن وسورية ولبنان وفلسطين) التي تدخل مع العراق في تكوين جامعة عربية (ذات شكل فيدرالى) ، على أن يبحث في الوقت ذاته في أوجه التعاون بينها وبين الدول العربية الباقية ، وهى مصر والسعودية واليمن . واقترح في نفس الصندد حلاً لقضية فلسطين بأن يكون لليهود كيانهم الخاص الذى تتفق عليه هذه البلاد مع بريطانيا .

ولكن يبدو أن مقترحات نوري السعيد في صندد الوطن القومي اليهودى كانت سهماً طائشاً ، لأن بريطانيا لم تهدف من انشاء جامعة الدول العربية على أساس الميثاق

المبرم في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ ، والذي يعكس ظروف العلاقات بين دول متنازعة تتمسك بسيادتها وتؤكد احترام أنظمتها الحكم الداخلية فيها ، الا تحقيق الأغراض السابق الإشارة إليها ، والقيام عن طريقها بتحقيق لعبة التوازن بين العرب واليهود في قضية فلسطين . وقد برزت هذه الصورة للجامعة الدول العربية بوضوح لدى تخليها عن تزويد عرب فلسطين بالمال والسلاح ، واحجامها عن تدريبهم وتنظيمهم ، وازاء بروز مظاهر الضعف التي سيطرت على سياستها وقيادتها العسكرية ، والتي حالت دون قيام جيوشها بواجبها في حرب سنة ١٩٤٨ . ولم يكن كل ذلك الا بسبب المنازعات والأطماع التي استفحلت بين حكوماتها وبعض عروشها من جانب ، ونزولا على مشيئة كل من بريطانيا والولايات المتحدة من جانب آخر . وهكذا تهيأت الظروف كئي تعمل الحركة الصهيونية في وحدة فكر مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها لاتمام المؤامرة بانشاء الدولة اليهودية في فلسطين . ففي داخل فلسطين نجح الارهاب الصهيوني في تحقيق بعض اغراضه عن طريق تنظيم أفرادهم وتزويدهم بكل ما يلزمهم من المال والسلاح والعتاد . وقامت الى جانب « الهاجاناه » التي أصبحت بمثابة الجيش النظامي للوكالة اليهودية منظماتان ارهابيتان أخريان ، هما منظمة « الأرجون زفاي ليومي » ومنظمة « شتيرن جانج » وقد قامت هذه المنظمات الثلاث غير

المشروعة بأعمال الارهاب والتخريب ضد عرب فلسطين
لاجبارهم على ترك البلاد ، وضد الادارة البريطانية وقوانها
المسلحة سعيها منها الى ارغام بريطانيا على الوقوف الى
جانبيها وتنفيذ خطتها في تحويل فلسطين الى دولة صهيونية
دون تردد .

وفي خارج فلسطين ، قامت الصهيونية العالمية
بجهود مماثلة . فقد عقد المؤتمر الصهيوني العالى دورة
استثنائية في فندق بلتيمور بنيويورك في ١١ مايو سنة
١٩٤٢ ، حيث تقرر جعل فلسطين لليهود واخراج العرب
منها . وقررت اللجنة المركزية لحزب العمال البريطاني
قرارا مماثلا في اجتماعها الاستثنائي بلندن في ديسمبر
سنة ١٩٤٤ ، جاء فيه « وجوب جعل فلسطين دولة يهودية
واخراج العرب منها الى الاقطار المجاورة » ووقفت الصحافة
البريطانية على اختلاف نزاعاتها واتجاهاتها تؤيد قرار لجنة
حزب العمال . بل بلغ التضليل والحمااس المغرض في
بريطانيا مداه ، حين عارض رئيس اساقفة كاتنبري فصل
القدس عن الدولة اليهودية المزمع انشاؤها حينئذ في
مشروع لجنة بيل لتقسيم فلسطين سنة ١٩٣٧ .

أما الامريكيون ، فكانوا من أشد الناس - حكومة
وشعباً - في تأييد تهويد فلسطين خلال الحرب العالمية
الثانية وفي أعقابها . فهم قد أسرعوا على اختلاف نزاعاتهم
ومشاربهم الى تأييد قرارات مؤتمر بلتيمور بجعل فلسطين
يهودية وطرد العرب منها . وتبارى الرئيس فرانكلين

روزفلت مع منافسه الجمهورى المستر ديوى فى الاعلان عن سياساتهم وأهدافهم فى اقامة دولة يهودية بفلسطين لدى الحملة الانتخابية سنة ١٩٤٤ • ومالبت روزفلت اثر انتخابه أن قابل الملك عبد العزيز آل سعود فى فبراير سنة ١٩٤٥ ، خصيصا من أجل التحالف فى منح فلسطين لليهود • والواقع أن الحركة الصهيونية قد جنحت فى ختام الحرب العالمية الثانية نحو التركيز على شعب الولايات المتحدة وحكومتها لعدة أسباب • فهى من ناحية قد رأت أن مركز التأثير فى محيط السياسة الدولية قد انتقل من لندن الى واشنطن • وهى لهذا قد ركزت ضغطها ودعمت ارتباطاتها بالولايات المتحدة ودوائر المال والسياسة والحكم وكافة القوى الضاغطة فيها ، دون بريطانيا التى لما تكن قد أعلنت بعد بصفة رسمية الغامها لتعهداتها فى الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٣٩ والذى يعترف ببعض الحقوق للعرب • ومن ناحية أخرى يسهل التأثير فى الشعب الأمريكى وجماعاته التى تؤيد قضية اليهود فى أوربا لاعتبارات انسانية دون أدنى المام بالملابسات الحقيقية للقضية الفلسطينية وتاريخ علاقتها باليهود والحركة الصهيونية •

ولهذا لا يكون غريبا أن يوقع خمسة آلاف قسيس بروتستانتى أمريكى فى فبراير سنة ١٩٤٥ عريضة رفعوها الى الحكومة الامريكية والكونجرس يطالبون فيها بفتح أبواب فلسطين على مصاريعها للهجرة اليهودية • بل

ليس من الغريب في شيء أن يقع مؤلفو قاموس وستمنستر
للكتاب المقدس .

Westminster Dictionary of the Bible

وهم من رجال اللاهوت ، في خطأ التضليل الفاحش
حين يعرفون بالقدس على أنها عاصمة يهوذا المقدسة
واليهود في جميع انحاء العالم .

وهكذا قبض للولايات المتحدة أن تدخل القضية
الفلسطينية لنصرة الصهيونية بصورة مباشرة . وتولى
الرئيس ترومان نفسه قيادة التأييد الامريكى غير المحدود
لسياسة تهويد فلسطين . فعندما أرادت حكومة العمال في
بريطانيا ووزير خارجيتها المستر بيغن أن تنهج سنة
١٩٤٥ سياسة مناوئة للارهاب الصهيونى ضد قيود
الهجرة ، تدخل الرئيس ترومان فى صالح الصهيونية ،
وأرسل فى أغسطس سنة ١٩٤٥ كتابا رسميا الى المستر
كليمنت أتلى رئيس الوزارة فى بريطانيا يطلب فيه فتح
أبواب فلسطين لمائة ألف من المهاجرين اليهود فى الحال .

وتشكلت خصيصا لهذا الغرض فى أواخر سنة
١٩٤٥ لجنة امريكية بريطانية لتقصى الحقائق حول حالة
اليهود فى أوروبا وتقدير عدد الراغبين منهم فى الهجرة الى
فلسطين .

وقد سائرت اللجنة المذكورة رغبات الرئيس
الامريكى ومطالب اليهود ، وقررت بعد أن زارت فلسطين

فى مارس سنة ١٩٤٦ رفع التوصيات الآتية الى الحكومتين
البريطانية والامريكية : -

- ١ - ادخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر يهودى الى فلسطين .
- ٢ - أن يسمح بالهجرة فى الحدود التى لا يسمح فيها لليهود بالتغلب على العرب ، أو للعرب بالتغلب على اليهود فى فلسطين . ومؤدى ذلك ألا تتوقف الهجرة على رضا العرب اصحاب البلاد الاصليين ، بل طلبت اللجنة من العرب فى هذا الصدد ألا يمانعوا فى هجرة اليهود .
استجابة لدواعى الانسانية .

٣ - ابطال القوانين والانظمة التى تحدد وتنظم
انتقال الاراضى لليهود .

٤ - ألا تصبح فلسطين دولة يهودية أو دولة عربية

٥ - أن يكون شكل الحكومة الفلسطينية التى تنشأ
فى المستقبل خاضعا للضمانات الدولية التى ترعى احترام
مصالح المسيحية والاسلام واليهودية فى الاراضى المقدسة .

وهكذا أرادت اللجنة الامريكية البريطانية أن تفتح
للقضية الفلسطينية بابا جديدا عن طريق تدويلها ككل
باسم رعاية مصالح الاديان الثلاثة ، وتحقيقا للمصالح
الاستعمارية عن هذا السبيل . ولكن اعتراض العرب
بشدة على تقرير اللجنة وعدم توصلهم الى حل مع بريطانيا
والولايات المتحدة اللتين عادتا الى اثاره موضوع تقسيم

فلسطين الى مقاطعات عربية وأخرى يهودية مع بقاء منطقتي القدس والنقب تحت الادارة البريطانية في مشروع المعروف باسم « مشروع موريسون » سنة ١٩٤٦ ، ثم ما رأته الصهيونية حينئذ من ان طريق تحقيق أطماعها في جعل فلسطين يهودية لا يمكن ان يتحقق والعرب مازالوا أكثرية في البلاد والملكية اليهودية لا تتجاوز ٦٪ من مساحة الاراضى ، بحيث اصبح محتما عليها أن تختصر الطريق باللجوء الى استخدام القوة فى طرد الشعب واكتساح الارض ، كل ذلك قد ألجأ بريطانيا الى رفع القضية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢ أبريل سنة ١٩٤٧ .

وبانتقال القضية الفلسطينية برمتها الى الامم المتحدة دخلت قضية القدس مرحلة جديدة هى مرحلة محاولة تدويلها وممارسة السيادة عليها من قبل الهيئة الدولية ، أو ان شئت فقل من قبل القوى الكبرى والاستعمارية صاحبة التأثير فى مباشرة هذا التنظيم الاستثنائى وادارته لاختصاصاتها .

محاولات التدويل في الأمم المتحدة

ظهرت فكرة التدويل لأول مرة على مسرح الحياة السياسية الدولية في الاتفاق الختامي الصادر عن مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ بشأن تأسيس مدينة كراكاو الحرة من أعمال بولندا ، ووضعها تحت الرعاية المشتركة للنمسا وبروسيا وروسيا . ومن ذلك الحين تدرجت الفكرة في عدة تطبيقات عملية ومختلفة يقصد الاتفاق على تأمين المصالح المشتركة للأطراف المتنازعة بشأن وضع بعض الأراضي أو الثغور أو مخارج المياه ذات الأهمية الاستراتيجية أو الاقتصادية لبعض الدول أو للأسرة الدولية ككل . فكان هناك الاتفاق على تدويل بعض أراضي الكونجو في مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ ، والاتفاق في مؤتمر السفراء ومعاهدة لندن سنة ١٩١٢ بين الدولة العثمانية وبين الحلفاء اثر الحرب البلقانية بشأن الاشراف والادارة الدولية في ألبانيا . كذلك كانت هناك الانظمة الموضوعية لادارة منطقة طنجة سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٥٢ .

وفي أعقاب الحرب العالمية الاولى برزت فكرة التدويل
الصحيحة في معاهدة فرساي سنة ١٩١٩ ، واتفاقية
باريس الموقعة بين بولندا ودانزج في ٩ نوفمبر سنة
١٩٢٠ بشأن جعل دانزج مدينة حرة وتنظيم اشراف
وادارة عصبة الأمم لها . هذه الروح التي عملت على فض
النزاع حول دانزج بين ألمانيا وبولندا ، هي التي أملت
نظام التدويل المنبثق عن روح الجماعة الدولية ورغبتها في
اشاعة الاستقرار والهدوء في المناطق المتنازع عليها ، كما
كان الشأن في منطقة تريستا الحرة بنص اتفاقية الصلح
مع ايطاليا الموقعة بباريس في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ ،
وفي شأن تدويل منطقة القدس وادارتها كوحدة مستقلة
تخضع للاشراف المباشر لمجلس الوصاية بموجب قرار
التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩
نوفمبر سنة ١٩٤٧ والقرارات الاخرى التالية له في هذا
الصدد .

فالتدويل من الناحية العملية قد أصبح اذن فكرة
شائعة في العرف الدولي ، أساسها البحث عن حل مناسب
للخلاف حول المصالح المتضاربة وفض النزاع في بعض
الاراضى أو الاماكن المختلف عليها . وقد كان آخر عهد
المجتمع الدولي بفكرة التدويل ، اقتراح خروشوف في
٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ تدويل برلين الغربية ووضع نظام
ثابت للاشراف عليها والمرور اليها .

ونتيجة لكون التدويل فكرة حديثة لم تأخذ سبيلها

نحو التطور العملي الا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، لا يزال التدويل من الناحية النظرية نظاما جديدا على الفقه الدولي ، أساسه الاتفاق على ممارسة السيادة بصورة دائمة من قبل السلطة الدولية المعهود اليها بالاشراف والادارة ، بهدف رعاية مصالح الأسرة الدولية ، واستقرار الأمن والنظام في المنطقة المتنازع عليها . فهو بهذا الوصف تنظيم استثنائي ابتدعته الدول الكبرى أعضاء الحلف المقدس في القرن التاسع عشر . ومع ذلك يمكن القول في الوقت نفسه بأنه يشكل في حقيقته تنظيما انشائيا لكيان دولي جديد ينبثق عن حاجة الأسرة الدولية الى الاتفاق والتراضي حول اخراج المنطقة الدولية عن نطاق سيادة البلاد التي كانت تتبعها من قبل ، وإيكال ممارسة السيادة فيها الى هيئة دولية تدير شئونها بصفة دائما سعيا الى استتباب الأمن واستقرار المصالح الدولية فيها استقرارا تاما . ومن هنا بخلاف نظام التدويل في أغراضه وطبيعته عن سائر أنواع التقسيمات التقليدية لأشخاص القانون الدولي الناقصة السيادة ، كالبلاد التابعة أو المستعمرات والمحميات والأقاليم الخاضعة لحقوق الارتفاق ونظام السيادة المشتركة أو الانتداب والوصاية . ومن أوجه الفرق بين التدويل وبين كافة أنواع هذه التقسيمات ما يلي :

(١) يختلف التدويل في أغراضه من حيث أنه فكرة لا تهدف الى الاستقلال وتقرير المصير حسب رغبات

أبناء المنطقة المدولة ، وإنما تهدف الى رعاية المصالح المشتركة بالنسبة الى الوضع الاستراتيجى أو الأهمية الدولية ذات الطابع الانسانى أو الدينى أو الاقتصادى للمنطقة المدولة .

(ب) يكمن الأساس القانونى فى نظامه الاتفاقى المتعدد الأطراف والمفتوح لانضمام جميع أعضاء الأسرة الدولية ذات المصالح المشتركة . وهو فى هذا يختلف عن الأنظمة الأخرى - فيما عدا الانتداب والوصاية - بالنسبة الى أساسها الاتفاقى الثنائى أو الجماعى المحدود الأطراف ، كما فى حالة السيادة المشتركة أحيانا .

(ج) يختلف التدويل عن الانتداب والوصاية فى أغراضه التى لا تقتصر على رعاية أو رفاهية سكان المنطقة المدولة أو تحقيق مصلحة استراتيجية للدولة الكبرى المسند إليها أعمال إدارة الانتداب أو الوصاية ، كذلك يختلف التدويل عن هذين النظامين من حيث السلطة التى تقوم بالإشراف والإدارة ، فهى ليست دولة واحدة منتدبة من قبل الهيئة أو المجموعة الدولية ، ولكنها هيئة دولية ذات كيان قانونى مستقل عن كيان هذه الدول .

(د) لا يعنى نظام التدويل تدليل سيادة دولة أخرى غاصبة أو استعمارية كما هو شأن جميع الأنظمة المشار

اليها ، أو الاشتراك على قدم المساواة في حقوق
السيادة كما هو الحال في نظام السيادة المشتركة ،
وأنما التدويل نظام مستحدث له صفته الخاصة
ويمارس حقوق السيادة فيه شخص دولي جديد ذو
إرادة مستقلة وكيان قانوني مستقل ينبثق عن كيان
وارادة الدول المتعاقدة مجتمعة .

(هـ) ولعل أوضح ما يميز التدويل هو أنه نظام دائم .
لا يجوز إنهاؤه أو تحديد مدته بفترة معينة أو
أسباب ينقضى بانتهائها . وهذا على خلاف الأنظمة
السابقة التي تأخذ وضعا مؤقتا ينتهى بانتهاء
الاسباب أو المدة المعينة له في الاتفاق .
وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكن تبين مدى الأخطار
التي قد ينطوى عليها نظام التدويل بالنسبة للشعب في
المنطقة المدولة .

وقد نشأت قضية تدويل مدينة القدس نتيجة
للاعتبارات الضرورية التي أوجت بوجود حمايتها من
الاعتداء وحفظ المؤسسات الدينية فيها من أن تكون مركزا
أو تصبح هدفا للأعمال العسكرية في النزاع بين العرب
والصهيونية ، وأن لا يؤدي تغيير الأوضاع بالنسبة لما كانت
تسير اليه القضية الفلسطينية نحو التقسيم ، الى تغيير في
النظرة الانسانية العامة والروح العالمية الصحيحة التي نظر
بها العالم الى هذه المدينة المقدسة ، وهي نفس الحالة التي
درجت عليها القدس تحت الحماية العربية أحقابا طويلة فلا

يؤدى الأمر الى فرض سيادة اسرائيلية عليها تعبت بمقدسات
ومصالح العالمين الاسلامى والمسيحي .
كانت هذه هى الاعتبارات التى أوجت بالتدويل كحل
لقضية القدس ، وهى التى ربطت بين موضوع التدويل
وانشاء نظام خاص به ، وبين تقسيم فلسطين فى صلب
قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى ٢٩ نوفمبر
سنة ١٩٤٧ .

والحقيقة أن لهذا التلازم جذورا أساسية سابقة على
قرارات الامم المتحدة فى شأن القضية الفلسطينية ، لأن
التقسيم كما نعرف لم يكن فى حد ذاته عملا جديدا ، وإنما
كان مرحلة متأخرة من مراحل العدوان الصهيونى متعاوننا
مع حكومة الانتداب فى تطبيق سياستها بانشاء وطن قومى
لليهود فى فلسطين . فقد رفضت بريطانيا وقاومت بادىء
ذى بدء رغبة الفاتيكانيكان سنة ١٩١٧ بوضع الأماكن المقدسة
فى فلسطين تحت اشراف ادارة دولية . وقد هدف الفاتيكانيكان
بذلك الى عدم وضع مصالح الكاثوليك تحت رعاية دولة
بروتستانية من جانب ، وإلى الرغبة فى عدم اخضاع هذه
الأماكن وطرق حجاجها اليها للسيطرة اليهودية عند انشاء
الوطن القومى المزعوم ، من جانب آخر .

ومع ذلك لم يفت بريطانيا وهى تسعى الى تحقيق
وعدها لليهود وتنفيذ سياستها فى فلسطين عن طريق
إباحة الهجرة وتيسير عمليات افقار العرب وبيع أراضيهم
وتدعيم نفوذ الوكالة اليهودية ؛ أنها هى التى تقوم بدور

ماسك الميزان في هذا الصراع ، وأن عليها أن تظل كذلك في المستقبل ، ومن هنا نشأت لديها فكرة تقسيم البلاد ، ولا سيما عندما تخرجت الأحوال الدولية واقتربت نذر الحرب العالمية الثانية ، بينما الثورات العربية المتعاقبة قد اشتعلت وأخذت في مناوأة السياسة البريطانية في تنفيذ وعد بلفور ، ومطالبة بالاستقلال . فكان التقسيم اذن هو أصلح الوسائل لتنفيذ سياسة الانتداب ، سواء فيما يتعلق بواجبات بريطانيا تجاه اليهود ، أو فيما يتعلق بأطماعها كدولة استعمارية ومنتدبة على البلاد .

وقد شكلت بريطانيا في سنة ١٩٣٧ لجنة لبحث الموضوع هي التي عرفت باسم لجنة بيل ، فاقترحت إلغاء الانتداب وتقسيم فلسطين الى ثلاثة أقسام ، أولها قسم الشاطيء وما وراءه من السهول الخصبة لتقوم فيه دولة يهودية . وثانيها قسم أكبر مساحة وأقل خصوبة من القسم الأول ليكون مع شرق الأردن دولة عربية . وقسم ثالث يشمل الأماكن المقدسة في فلسطين ويمتد من شمال القدس حتى جنوب بيت لحم ، ويشمل كذلك الناصرة وشواطيء بحيرة طبرية لقداستهما ، على أن ييسر الاتصال له بالبحر بواسطة ممر يمتد من القدس الى يافا شاملا مدينتي اللد والرملة . ولم ترغب السياسة البريطانية بطبيعة الحال أن يوضع هذا القسم الثالث تحت اشراف ادارة دولية ، وانما اقترحت لجنة بيل أن يظل هذا القسم وحده تحت الانتداب البريطاني ، فلا يسرى عليه وعد بلفور

تحقيق الوطن القومي اليهودي ، كما تصبح اللغة الانجليزية وحدها اللغة الرسمية الوحيدة فيه .

وقد رفض العرب هذا المشروع بطبيعة الحال ، بينما قبله الصهيونيون وقرروا مواصلة الجهود بزعامة وايزمان للوقوف على التفاصيل المقترحة لانشاء الدولة اليهودية .

وعندما أخفقت الحكومة البريطانية في ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية التي قامت واستشرت خلال ثلاثين عاما من عهد الانتداب ، تقدمت الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ أبريل سنة ١٩٤٧ بطلب تقديم توصياتها حول مستقبل الوضع في فلسطين طبقا للمادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة .

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اثر ذلك دورة خاصة في ربيع سنة ١٩٤٧ لبحث القضية الفلسطينية ، وانتهت الى تكوين لجنة تحقيق . سافرت هذه الى فلسطين وغيرها من البلاد العربية ، ثم وضعت تقريرا قدمته الى الجمعية العامة في دورتها العادية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٤٧ . وأحالت الجمعية العامة هذا التقرير بدورها الى لجنة شكلت خصيصا في ٢٣ سبتمبر برئاسة هوبرت ايغات مندوب استراليا لبحثه واستجلاء وجهة النظر البريطانية في شأنه ، ثم تقديم الاقتراحات التي تراها اللجنة كفيلة باستقرار الأوضاع في فلسطين عند انتهاء الانتداب . وبعد مناقشات طويلة انتهت هذه اللجنة الخاصة

فلسطين الى تقديم مشروع قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين الى دولة عربية وأخرى يهودية ، مع انشاء وحدة مستقلة لمنطقة القدس ، تكون لها حكومتها الدولية الخاصة وتدار من قبل الأمم المتحدة عن طريق مجلس الوصاية . وقد كان هذا المشروع هو أساس القرار ١٨١ - ٢ الصادر عن الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين وتحويل القدس ، مع النص في صلب القرار على المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها وتضمينها الدستور الذي يقوم مجلس الوصاية بوضعه خاصا بالمنطقة المدولة . كذلك عين قرار التقسيم حدود منطقة القدس المدولة هذه كالاتي :

١ - بلدية القدس ، وهي تشمل مدينة القدس بكاملها ، وما فيها من الأحياء القديمة والحديثة ، عربية ويهودية .

٢ - القرى والمدن المحيطة بمدينة القدس والتي تشكل معها منطقة واحدة حددت بخريطة ألحقت بالقرار وتشمل أبو دبس والعزازية وعينطور والعيسوية وسيلوان وسور باحير وأم ثوبة والشنعات وليفتا وموتسا ودير ياسين وعين كارم والمليحة وشرافات وبيت صفافا ورامات راحيل وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا .

ولما كان الوضع الاقتصادي لهذه المنطقة المدولة لا يسمح لها بالاستقلال بمواردها عن المنطقتين العربية

واليهودية المجاورتين لها ، فقد قضى القرار بربط هذه المناطق الثلاث في اتحاد اقتصادى واحد .

وهكذا اتخذت فكرة التقسيم وفصل منطقة القدس - كما جاءت في مشروع لجنة بيل البريطانية - صبغة جديدة باتخاذ قرار للأمم المتحدة فيها. ولهذا لم يكن يتوقع لقرار الأمم المتحدة هذا في ذلك الوقت أكثر من رفض العرب له . بل أدى فزع العرب من صدور هذا القرار والسعى الى العمل بمقتضاه الى قيام المظاهرات في البلاد العربية المجاورة احتجاجا عليه ، وقيام الاضطرابات ونشوب المعارك بين عرب فلسطين والعصابات الصهيونية ، مما أدى الى اشتداد حركة العداء وتدخل الدول العربية في القتال الذى استمر حتى يونية سنة ١٩٤٨ . وكان الفيلق العربى قد تمكن من الوصول الى المدينة المقدسة واخراج اليهود من أحيائهن القديمة بعد قتال مرير فى الشوارع والأزقة ، فأصبحت المدينة منقسمة الى قسمين : داخل الأسوار بيد العرب ، وخارجها فى منطقة القدس الجديدة بيد اليهود .

وخلال هذه الاضطرابات التى اجتاحت فلسطين ، وعمت أثنائها عمليات تشريد سكان البلاد الأصليين دون رحمة ، كان مجلس الوصاية قد أنتهى فى المدة المحددة له من بحث مشروع النظام الخاص بمنطقة القدس الدولية ، وتقدم به الى الجمعية العامة فى ٢١ أبريل سنة ١٩٤٨ طالبا موافاته بما تراه من تعليمات أو توجيهات جديدة قبل اقراره بصفة نهائية وتعيين حاكم للمدينة المقدسة .

غير أن الجمعية العامة في ذلك الوقت - أثناء انعقادها في دورة استثنائية لبحث قضية فلسطين - شغلت عن اقرار مشروع نظام التدويل بمحاولة اقرار هدنة في المدينة المقدسة عن طريق قناصل الدول أعضاء مجلس الأمن فيها، أو حماية جمعية الصليب الأحمر الدولية لها . وإزاء فشل هذه الجهود أوصت الجمعية العامة في ٦ مايو سنة ١٩٤٨ حكومة الانتداب بأن تقوم بتعيين محافظ محايد لمنطقة القدس يدير الامور فيها حرصا على الأماكن المقدسة وحمايتها ، كتجربة أولية لمدة امكن تطبيق نظام دولي فيها . واختير لهذه المهمة الأمريكي مستر هارولد أيفانز من جماعة الكويكرز . ولكن فشله في محاولة الوصول الى أية حلول للتوفيق بين الطرفين المتنازعين ، سرعان ما أدى به الى طلب اعفائه من منصبه .

وتولى المهمة الحقيقية عنه وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت الذي عهدت اليه الجمعية العامة بمقتضى قرار ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، بالعمل على ايجاد تسوية سلمية للموقف في فلسطين مستقبلا ، وحماية الأماكن المقدسة والمباني الدينية وأماكن العبادة فيها . وقد تلخصت حلول الكونت برنادوت الأولى في شأن القدس في مقترحاته الواردة في ذيل بيانه التمهيدي بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٨ على النحو الآتي : « ضم مدينة القدس الى الاقليم العربي ، مع منح الطائفة اليهودية حق الاستقلال بشئون البلدية ، وضع تدابير خاصة لحماية الأماكن المقدسة » . وتولى الكونت

برنادوت شرح ذلك فى تقريره بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٤٨ الى مجلس الامن بأن قال : « ان مدينة القدس تقع فى وسط الاقليم العربى ، وأن أية محاولة لعزلها سياسيا أو غير ذلك عن الاقليم العربى المحيط بها ، تنطوى على صعاب جمة . ولا يعنى ادخال القدس ضمن الاقليم العربى بحال سيطرة العرب على اليهود أو غيرهم من الشعوب أصحاب المصالح غير العربية فى تلك المدينة » .

ولعل السياسة العربية أخطأت أيما خطأ برفضها مقترحات برنادوت اجمالا ، اعتزاها منها بانتصارات قواتها العسكرية التى كانت فى أوج تقدمها فى ذلك الوقت . وان كان اليهود قد رفضوا كذلك مقترحات برنادوت التى أنكرت عليهم ضم القدس بكاملها ، حتى راحت جهود الوسيط الدولى هباء فاذا ما انقلب ميزان القوى فى فلسطين وتكاثرت المساعدات الأجنبية بالرجال والعتاد على اليهود أثناء الهدنة الأولى . واستطاع اليهود أثناءها التسلل أفواجا الى جوار القدس ، بل تمكنوا خلال الهدنة من احتلال بعض الأماكن العربية كاللد والرملة وشق طريق لهم بين تل أبيب والقدس ، استعدوا لبدء جولة ثانية فى منطقة القدس بالذات على رغم قرار تجريدتها من السلاح الصادر من مجلس الامن . وكان لابد من أن يتطور الموقف العسكرى فى تلك المنطقة لمصلحتهم ، وأن يتحول بالتالى رأى الوسيط الدولى بالرجوع عن جعل القدس عربية الى مشروع تدويلها « وجعلها تحت اشراف وإدارة مباشرة للأمم المتحدة » مع اعطاء كل من

سكانها العرب واليهود حق الاستقلال بشئونهم المحلية ، •
وبمقتل برنادوت في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ توقفت
جهوده لايجاد تسوية أساسية في فلسطين ، وخلفه رالف
بانث في عقد هدنة وضعت موضع التنفيذ على أساس
مواقع الطرفين في المدينة المقدسة ، طبقا للشروط التي
أقرتها الجمعية العامة في هذا الشأن • ولهذا فان الدول
العربية ، وقد أحست بخطر تجميد الموقف على هذا
الأساس ، سرعان ما انتهزت فرصة تكوين لجنة التوفيق
بقرار الجمعية العامة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وكان
من مهامها وضع نظام دائم لتدويل منطقة القدس خلاف
النظام الذي شرعه مجلس الوصاية ، ووافقت وفودها. لدى
اجتماعاتها باللجنة خلال سنة ١٩٤٩ على فكرة التدويل
التام لمنطقة القدس ، على أساس وحدتها ودون تقسيم
الأماكن المقدسة فيها • أما الجانب اليهودي فقد قامت
اقتراحاته على أساس الأخذ بالوضع الراهن في المدينة
حيث أصبحوا يحتلون القسم الأكبر منها ، وجميع الأحياء
الحديثة ، مع قصر التدويل على الأماكن المقدسة في الأحياء
القديمة التي يحتلها الجيش العربي الأردني •

وانتهت لجنة التوفيق المؤلفة من بورتري الأمريكي
وبواسييه الفرنسي وبالكين التركي الى مشروع أقرب الى
وجهة النظر اليهودية من حيث الاعتراف بالوضع الراهن
في المدينة ، والعهد الى السلطات العربية واليهودية فيها
بإدارة المناطق التابعة لكل منهما ، وإن كان يقرر أنه لا يحق

للقرب ولا لليهود أن يجعلوا من مدينة القدس عاصمة لهم .
ومن ثم انتهى هذا المشروع إلى رفض الدول العربية له
- ماعدا الأردن بوصفها مطالبة بضم القدس إليها - وكذلك
رفضه اليهود ، كما رفضته الجمعية العامة للأمم المتحدة في
٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ لخروجه عن فكرة التدويل الأصلي
والشامل لمنطقة القدس بكاملها .

ومن ثم فإن الجمعية العامة ، وقد ناقشت الموضوع
مناقشة مستفيضة وتأثرت بالاعتبارات التي أملتها رغبة
الرأي العام ولا سيما الكنيسة الكاثوليكية والبابا وموقف
الكنيسة الأرثوذكسية ومن ورائها روسيا وانجلترا
وفرنسا وأمريكا والدول الكاثوليكية ، اتخذت في التاريخ
نفسه (٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩) قرارا (رقم ٣٠٣ - ٤)
أكدت فيه عزمها على وضع منطقة القدس تحت نظام دولي
دائم يضمن حماية الأماكن المقدسة داخل مدينة القدس
وخارجها . وعهدت الجمعية العامة في هذا القرار الى مجلس
الوصاية من جديد ، بالاضطلاع بأعباء المسئوليات التي
تتطلبها السلطة القائمة بالادارة ، وبأن يضع لهذا الغرض
« دستور القدس » مع صرف النظر عن الأحكام التي لم
يعد تطبيقها ممكنا .

وقد قام مجلس الوصاية بما عهد اليه ، فعقد أكثر
من ثلاثين جلسة انتهى فيها من صياغة وقرار النظام
المذكور ، وهو مؤلف من ٤٣ مادة . ولكن المجلس سرعان
ما أعلن عجزه عن تنفيذ هذا النظام . فبينما كان يناقش

وضع الأسس والمبادئ الخاصة بالتدويل ، أعلنت إسرائيل رسمياً في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ نقل عاصمتها الى القدس . وكذلك قامت الحكومة الاردنية في اليوم التالي (١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩) باعلان ضمها للأراضي التي احتلتها من فلسطين ، بما فيها بعض أراضي منطقة القدس ، كذلك سارعت الحكومة البريطانية في الوقت نفسه الى الاعتراف اعترافاً قانونياً بإسرائيل ، والاعتراف بضم الأراضي الفلسطينية الى الأردن وتكوين المملكة الاردنية الهاشمية التي وضع خطوطها الأولى مشروع لجنة بيل سنة ١٩٣٧ .

وقد احتج المجلس في عبارات صريحة على الاجراءات التي اتخذتها إسرائيل بنقل وزاراتها وبعض اداراتها المركزية الى القدس ، كما أعلن في ١٤ يونية سنة ١٩٥٠ احوالة الموضوع مع مشروع النظام المعدل الذي انتهى من اعداده الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة ، نتيجة عدم تعاون كل من الدولتين المعنيتين معه في شأن تنفيذ هذا النظام .

غير أن الدورة الخامسة للجمعية العامة والمنعقدة في شتاء سنة ١٩٥٠ لم تبت في تقرير مجلس الوصاية ، نظراً لانشغالها بالمسائل الدولية العاجلة الأخرى كقضية كوريا وغيرها وكانت الوفود العربية في الجمعية العامة حينئذ على علم بأن وسائل التنفيذ لنظام التدويل قد أصبحت غير ميسرة ، وقد راجت في ذلك الحين اشاعات متعددة مؤداها

أن اتفاقا سوف تعقده سلطتا الاحتلال في القدس من شأنه تقسيم المنطقة بينهما قسمة نهائية ، فزأت أن تسير في هذا الموضوع سيرا يبقى التدويل عند المرحلة التي بلغها ، وأن لا تتقدم الوفود العربية بأية مشروعات من شأنها أن تنتقص من قرارات التدويل السابقة ومن دستور القدس الذي أقره مجلس الوصاية ، وخاصة أن التدويل قد أخذ يفقد بعض أنصاره في الجمعية العامة (١) .

وبدلا من أن تتخذ اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة والمعرض عليها الأمر حينئذ الوسائل لتنفيذ قرار الأمم المتحدة المعطل ، فقد وجهها التحالف الأمريكى البريطانى الصهيونى وجهة جديدة مناقضة للقرار . فدفعت أمريكا وبريطانيا الوفد السويدى الى التقدم بمشروع قرار معدل لقرار الجمعية العامة الخاص بتدويل منطقة القدس . ونص المشروع السويدى على أن يكون التدويل مقصورا على الأماكن المقدسة من غير مساس بالسلطة القائمة على قسمى المدينة اليهودى والأردنى . وفشل هذا المشروع مثلما فشل من قبل فى عام ١٩٤٩ ، رغم التأييد المستميت من أمريكا وبريطانيا والدول التى تدور فى فلكها وحينئذ دفع الوفد البلجيكى كذلك الى التقدم بمشروع قرار لاعادة

(١) تجدد اثر ذلك موضوع تدويل القدس فى الأمم المتحدة ، فلم يبحث نهائيا فى الدورة السادسة للجمعية العامة سنة ١٩٥١ ، ولم يدرج فى جدول أعمال الدورة السابعة سنة ١٩٥٢ أو الدورة الثامنة سنة ١٩٥٣ ، على الرغم من أن اسرائيل قد قامت بنقل وزارة خارجيتها الى القدس فى ١٣ يولية من السنة نفسها .

النظر في قرار الجمعية العامة الخاص بالتدويل .. ورغم حصوله على الأغلبية المطلقة في اللجنة السياسية ، فإنه لم يظهر بأغلبية الثلثين المطلوبة في الجمعية العامة .. وبهذا فإن الوضع القانوني لتدويل القدس ، هو أن التدويل الشامل ودستوره قائمان من ناحية الأمم المتحدة ، لكنهما يفتقران الى التنفيذ بحكم التجميد الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الاستعماريون ضد قرارات الامم المتحدة التي لا تصادف هوى منها . لكن هذا التدويل لا يمكن ، من ناحية الامم المتحدة ، تطبيقه وحده ، فهو اجراء من القرارات التي عينت لاسرائيل مناطق تجاوزتها بالعدوان أضعافا مضاعفة ، والتي تنص على عودة الشعب الفلسطيني الى وطنه والى دياره وممتلكاته والتعويض عن الأضرار التي نزلت بأبنائه ..

ومن هنا يبدو عدم المشروعية والخطورة للمناداة بتدويل الأماكن المقدسة وحدها (القدس العربية) ، مما يجب أن يقف العرب جميعا ضده ، وأن يتمسكوا بعروبة القدس وفلسطين كلها ..

ومضيا من اسرائيل في فرض العدوان بالامر الواقع ، فقد سعت في صيف عام ١٩٥٤ الى أن يقدم السفراء الأجانب أوراق اعتمادهم بالقدس الاسرائيلية . وقدم سفير بريطانيا الجديد أوراق اعتماده الى بن تسفي في مدينة القدس يوم ١٠/١١/١٩٥٤ ، ومن بعده بيومين قدم سفير أمريكا الجديد مستر لوسون أوراق اعتماده في مدينة

القدس كذلك • وجاء في خطاب السفير الأمريكي حينذاك ما يؤكد التحالف الاستعماري بين أمريكا وإسرائيل منذ البداية ، وهو :

« لا يسعني إلا الفخر بما قامت به بلادى فى سبيل انشاء بلادكم .. وانه لجدير بنا ، نحن الأمريكيين الذين ندين بحضارتنا الى الكثير من الهام أنبياء اسرائيل ، أن نعمل متحدين مع أحفادهم فى المهمة العظمى ، وهى بناء أمة حديثة فى الارض القديمة .. »

ومن بعد ذلك تقدمت اسرائيل خطوة عدوانية جديدة، لم تحفل باستنكار مجلس الامن لها ، وهى اقامة العرض العسكرى بمدينة القدس فى منتصف مايو (أيار) كل عام لمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال ..

وفى منطقة القدس زاول الاستعمار الأمريكى الصهيونى المشترك النشاط الواسع فى السنوات الاخيرة لبيع أراضيها لغير العرب •

ومن القدس فى منتصف مايو الماضى ، أطلق أشكول تهديداته بغزو سورية ، ومهد للعدوان الأمريكى البريطانى الاسرائيلى ، فى الخامس من يونية (حزيران) لعام ١٩٦٧ • وبعد ، فان القدس بلد عربى ، كسائر بلاد فلسطين • فاذا كان مبدأ تدويلها قد صرف الى التمكين للسيطرة الاستعمارية الصهيونية حالما لم تتمكن الصهيونية من السيطرة على فلسطين بأسرها ، فقد بقى على الارادة العربية المتحررة أن تزداد تصميمها على المواجهة ازاء القوى الاستعمارية الصهيونية السافرة •

نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ (٢) في
٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بالموافقة على تقسيم فلسطين وتحويل
منطقة القدس *

- ١ -

ان الجمعية العامة

بعد أن عقدت دورة خاصة بناء على طلب الدولة
المنتدبة للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة
يعهد اليها بتحضير اقتراح للنظر في مسألة حكومة فلسطين
المستقبلية في دورتها العادية الثانية ،

وبعد أن شكلت لجنة خاصة اناطت بها مهمة اجراء
تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين
وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة .

وبعد أن تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة (وثيقة
رقم ١/٣٦٤) الذي يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة
بعد الموافقة عليها بالاجماع ، ومشروع تقسيم مع اتحاد
اقتصادي وافقت عليه أغلبية اللجنة ، تعتبر ان الحالة
الحاضرة في فلسطين من شأنها ايقاع الضرر بالمصلحة
العامة والعلاقات الودية بين الامم .

وتحيط علماً بتصريح الدولة المنتدبة الذي أعلنت

بموجبه انها تنوى انهاء الجلاء عن فلسطين فى اول آب
(أغسطس) سنة ١٩٤٨ •

وتوصى المملكة المتحدة ، بصفتها الدولة المنتدبة على
فلسطين وجميع أعضاء الامم المتحدة ، بالموافقة وتنفيذ
مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادى لحكومة فلسطين على
الصورة المبينة أدناه ، وتطلب :

(أ) أن يتخذ مجلس الامن التدابير الضرورية المنوه
عنها فى المشروع لتنفيذه •

(ب) أن يقرر مجلس الامن اذا أوجبت الظروف ذلك
أثناء المرحلة الانتقالية ، ما اذا كانت الحالة فى فلسطين
تشكل تهديدا للسلم • فان قرر مجلس الامن ان مثل هذا
التهديد قائم بالفعل فيجب عليه محافظة على السلم والأمن
الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة وذلك باتخاذ
التدابير وفقا للمادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق ، لتحويل لجنة
الامم المتحدة (١) سلطة فى أن تمارس فى فلسطين الاعمال
التي يليها هذا القرار على عاتقها •

(ج) أن يعتبر مجلس الامن كل محاولة ترمى الى
تغيير التسوية التى يهدف اليها هذا القرار بالقوة تهديدا

(١) وفى اجتماعها هذا الثامن والعشرين بعد المائة بتاريخ ٢٩
نوفمبر ١٩٤٧ انتخبت الجمعية العامة وفق احكام القرار المذكور املاء
الاعضاء الآتية اسماؤهم ليكونوا لجنة الامم المتحدة بشأن فلسطين :
بوليفيا ، تشيكوسلوفاكيا ، دانيمارك ، بنما ، الفلبين •

للسلم وقطعا أو خرقا له أو عملا عدوانيا بموجب نص
المادة ٣٩ من الميثاق •

(د) أن يبلغ مجلس الوصاية بالمسئولية المترتبة
عليه بموجب هذا المشروع •

وتدعو الجمعية العامة سكان فلسطين الى اتخاذ جميع
التدابير التي قد تكون ضرورية من ناحيتهم لوضع هذا
المشروع موضع التنفيذ ، وتناشد جميع الحكومات والشعوب
الامتناع عن كل عمل قد يعرقل أو يؤخر تنفيذ هذه
التوصيات •

وتأذن للأمين العام أن يسدد نفقات سفر ومعيشة
أعضاء اللجنة المشار اليها في القسم الاول الجزء (ب) الفقرة
الاولى أدناه على الاساس والشكل اللذين يراهما مناسبين،
وفقا للظروف ، وأن يزود اللجنة بما يلزم من موظفين
ومستخدمين لمساعدتها في المهام التي ألقتها الجمعية العامة
على عاتقها •

- ب -

ان الجمعية العامة

تفوض الأمين العام أن يسحب من صندوق المال
المتداول مبلغا لا يزيد على مليوني دولار للغايات المبينة في
الفقرة الاخيرة من قرار مستقبل حكومة فلسطين •

مشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادى
(القسم الأول)
دستور فلسطين وحكومتها المقبلان

(أ) نهاية الانتداب - التقسيم والاستقلال :

١ - ينتهى الانتداب على فلسطين فى أقرب وقت ممكن وعلى كل حال لا يتجاوز موعده أول أغسطس سنة ١٩٤٨ :

٢ - تجلو القوات المسلحة للدولة المنتدبة عن فلسطين تدريجيا ويجب أن ينتهى هذا الجلاء فى أقرب وقت ممكن بحيث لا يتجاوز أول أغسطس ١٩٤٨ على أية حال • وتعلم الدولة المنتدبة اللجنة باعترامها الجلاء عن كل منطقة قبل وقوعه بأطول مدة ممكنة •

وتبذل الدولة المنتدبة أقصى جهدها لتؤمن فى أقرب تاريخ ممكن وفى موعد لا يتأخر عن أول فبراير سنة ١٩٤٨ على أى حال اخلاء منطقة تقسح فى اقليم الدولة اليهودية وتشتمل على مرفأ بحري وأرض داخلية كافيين لتوفير

التسهيلات اللازمة لهجرة واسعة وافرة .

٣ - يبدأ وجود الدولتين المستقلتين العربية واليهودية وكذلك النظام الدولي الخاص المقرر لمدينة القدس المبين في القسم الثالث من هذا المشروع ، بعد شهر من انتهاء جلاء القوات المسلحة للدولة المنتدبة وفي موعد لا يتجاوز أول أكتوبر ١٩٤٨ على كل حال . وتكون حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس كما جاء وصفها في القسمين الثاني والثالث أدناه .

٤ - تعتبر الفقرة الواقعة بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن المسألة الفلسطينية واقامة استقلال الدولتين اليهودية والعربية فترة انتقال .

(ب) خطوات تمهيدية للاستقلال :

١ - تنشأ لجنة مكونة من ممثلي الدول الاعضاء الخمس بمعدل ممثل عن كل دولة . وينتخب الاعضاء الممثلون في هذه اللجنة بواسطة الجمعية العمومية على أوسع أساس ممكن جغرافيا وغير ذلك .

٢ - تنتقل ادارة فلسطين الى اللجنة تدريجيا كلما سحبت الدولة المنتدبة قواتها المسلحة وتعمل اللجنة وفق توصيات الجمعية العامة وبتوجيه مجلس الامن . وعلى الدولة المنتدبة أن تنسّق الى أقصى درجة ممكنة خطط انسحابها مع خطط اللجنة لاستلام وإدارة المناطق التي تم الجلاء عنها . ولدى فراغ اللجنة من هذه المسئولية تفوض

بإصدار الانظمة الضرورية واتخاذ التدابير الاخرى اللازمة .
وعلى الدولة المنتدبة أن لا تقوم بأى عمل من شأنه أن
يمنع أو يعرقل تنفيذ اللجنة للتدابير التى أوصت بها
الجمعية العامة .

٣ - بمجرد وصول اللجنة الى فلسطين تباشر اتخاذ
التدابير لافامة حدود الدولتين اليهودية والعربية ومدينة
القدس وذلك وفقاً للخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة
الخاصة بتقسيم فلسطين . ومع ذلك فإن تخطيط الحدود
كما هو مذكور فى القسم الثانى من المشروع يجب تعديله
كقاعدة عامة بحيث لا يجرى خط الحدود الفاصل بين
الدولتين مناطق القرى الا اذا استلزمت ذلك دواع ملحة .

٤ - تختار اللجنة وتقيم بأسرع وقت ممكن مجلساً
مؤقتاً لإدارة الحكومة فى كل دولة بعد استشارة الاحزاب
الديموقراطية والمنظمات العامة الاخرى فى الدولتين العربية
واليهودية . ويعمل المجلسان الحكوميان المؤقتان للدولتين
العربية واليهودية وفقاً للتوجيهات العامة التى تصدرها
اللجنة . فان لم يكن اختيار مجلس مؤقت فى أول ابريل
سنة ١٩٤٨ لأى من الدولتين أو انه اختير ولكنه لم يستطع
القيام بأعباء وظائفه ، فعلى اللجنة أن تبلغ الامر الى مجلس
الامن ليتخذ قبل هذه الدولة التدابير التى يراها مناسبة ،
كما تبلغه الى الامين العام كى يحيط أعضاء منظمة الامم
المتحدة علماً بذلك .

٥ - مع مراعاة نصوص هذه التوصيات ، يكون لكل

من المجلسين أثناء فثرة الانتقال به بإشراف اللجنة - كامل
السلطة فى المناطق التابعة لها وبنوع خاص فى موضوعى
الهجرة والتنظيم العقارى .

٦ - يتسلم تدريجيا كل من المجلسين المؤقتين بكل
دولة من اللجنة التى يعملان تحت إشرافها كامل التبعات
الإدارية لكل منهما خلال الفترة التى تنقضى بين انتهاء
الانتداب وإقامة استقلال الدولة .

٧ - توكل اللجنة الى كل من المجلسين بمجرد
تعيينهما مهمة مباشرة إنشاء الهيئات الإدارية فى الحكومة
المركزية والإدارة المحلية .

٨ - ينشئ مجلس كل دولة فى أقصر مدة ممكنة قوة
ميليشيا مسلحة مكونة من الأفراد المقيمين فى الدولة تكفى
بعددها للمحافظة على النظام فى البلاد ولمنع حوادث الحدود .
وتعمل هذه الميليشيا المسلحة فى كل دولة تحت
أوامر ضباط يهود أو عرب مقيمين فى الدولة ، بيد ان
اللجنة تقوم بمباشرة الرقابة العامة السياسية والعسكرية
واختيار القيادة العليا .

٩ - بعد انقضاء مدة لا تزيد عن شهرين من انسحاب
قوات الدولة المنتدية يقوم المجلس المؤقت فى كل من
الدولتين بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية وفق المبادئ
الديموقراطية . ويضع كل مجلس النظم الخاصة للانتخابات
وتعتمدها اللجنة . والذين يخولون حق التصويت فى هذه
الانتخابات فى كل دولة يجب أن يكونوا أشخاصا تتجاوز

أعمارهم ١٨ سنة ويكونون (أ) مواطنين فلسطينيين ومقيمين في هذه الدولة أو (ب) من العرب أو اليهود المقيمين في هذه الدولة مع انهم لم يكونوا مواطنين فلسطينيين ، وفي هذه الحالة يجب أن يوقعوا اقرارا بأن يصبحوا من مواطني هذه الدولة .

والعرب واليهود المقيمون في مدينة القدس الذين يوقعون اقرارا مماثلا وكذلك عرب الدولة العربية ويهود الدولة اليهودية يكون لهم حق التصويت في الدولة العربية أو الدولة اليهودية كل بحسب الدولة التي يقيم فيها . ويجوز للنساء أن يصوتن وأن ينتخبن لتجميعيات التأسيسية .

وفي أثناء فترة الانتقال لا يجوز ليهودي أن يتخذ محل اقامة في أراضي الدولة العربية المقترحة ولا لعربي أن يتخذ محل اقامة له في أراضي الدولة اليهودية المقترحة بغير ترخيص خاص من اللجنة الخماسية .

١٠ - تضع الجمعية التأسيسية في كل دولة دستورا ديمقراطيا لهذه الدولة وتعين حكومة مؤقتة تحل محل المجلس المؤقت الذي عينته اللجنة ويجب أن يشتمل دستور كل دولة من الدولتين على الاحكام الواردة في البابين الاول والثاني من التصريح المنصوص عليه في القسم (ج) أدناه وأن يضم في جملة ما يضم الاحكام الآتية :

(أ) أن تنشأ في كل دولة هيئة تشريعية بالانتخاب

العام والاقتراع السرى على أساس التمثيل النسبى وكذلك
هيئة تنفيذية مسئولة أمام الهيئة التشريعية .

(ب) أن تسوى جميع الخلافات الدولية التى يمكن أن
تكون الدولة طرفا فيها بحيث لا يكون السلم والامن
الدوليان والعدالة معرضين للخطر .

(ج) أن تقبل الدولة فى علاقاتها الدولية الالتزام
بالامتناع عن الالتجاء الى التهديد أو استعمال القوة ضد
سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسى أو انتهاج أية
خطة لا تتفق ومقاصد الامم المتحدة .

(د) أن تكفل الدولة لكل شخص وبغير تمييز حقوقا
متساوية فى الشئون الدينية والسياسية والمدنية
والاقتصادية والتمتع بحقوق الانسان وبالحرىات الاساسية
بما فى ذلك حرية العبادة وحرية استعمال اللغة التى
يريدها وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات
وانشاء الجمعيات .

(هـ) أن تحمى الدولة حرية المرور (الترانزيت)
والزيارة بالنسبة لفلسطين ومدينة القدس لجميع المقيمين
فى الدولة الاخرى ومواطنيها دون اخلال باعتمادات الامن
الوطنى ، بشرط أن تراقب كل دولة الاقامة فى نطاق
حدودها .

١١ - تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية مؤلفة من
ثلاثة اعضاء تقوم بما يمكن من التدابير من أجل التعاون

الاقتصادي ، بقصد انشاء : لاتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك المنصوص عليهما في القسم (د) أدناه وذلك في أقرب وقت ممكن عمليا .

١٢ - تحتفظ الدولة المنتدبة بكامل مسؤوليتها لادارة المناطق من فلسطين التي لم تسحب منها قواتها وذلك خلال الفترة التي تنقضي بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن قضية فلسطين وانتهاء الانتداب ، وعلى اللجنة أن تساعد الدولة المنتدبة في تنفيذ مهامها كما ان على الدولة المنتدبة أن تتعاون مع اللجنة للاضطلاع بواجباتها .

١٣ - رغبة في ضمان استمرار الخدمات الادارية وفي القاء جميع المسؤوليات على عاتق المجلس المؤقت والمجلس الاقتصادي المشترك اللذين يعلنان تحت ارشاد اللجنة الخماسية كل بما يختص به وقت انسحاب القوات المسلحة للدولة المنتدبة ، يجب أن تنقل الدولة المنتدبة بالتدريج الى اللجنة الخماسية مسؤولية الاضطلاع بكافة أعمال الحكومة ويدخل في ذلك حفظ القانون والنظام في المناطق التي انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة .

١٤ - على اللجنة أن تسترشد في مباشرتها لوظائفها بتوصيات الجمعية العامة وبالتعليمات التي يرى مجلس الامن ضرورة اصدارها .

وان التدابير التي تتخذها اللجنة في نطاق توصيات الجمعية العامة تصبح نافذة المفعول فورا الا اذا أصدر

مجلس الامن الى اللجنة تعليمات سابقة مضادة •
وعلى اللجنة أن تقدم الى مجلس الامن تقريراً كل شهر
عن حالة البلاد أو أكثر من تقرير ان كان ذلك مرغوباً فيه •
١٥ - على اللجنة أن تقدم تقريراً ختامياً الى دورة
الجمعية العامة العادية القادمة والى مجلس الامن فى آن
واحد •

(ج) التصريح :

على الحكومة المؤقتة فى كل من الدولتين المقترحتين
أن تقدم الى الامم المتحدة قبل الاعتراف باستقلالهما تصريحاً
يشتمل فى جملة نصوصه على الفقرات التالية :

نص عام

تعتبر النصوص الواردة فى التصريح من قوانين
الدولة الاساسية ولا يجوز أن يناقضها أو يتعارض معها أى
قانون أو أية لائحة أخرى أو أى اجراء رسمى أو يعرقل
سريانها كما لا يجوز أن يفضلها أى قانون أو أية لائحة أو
أى اجراء رسمى •

الفصل الاول

الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية

- ١ - ان الحقوق القائمة بما يتعلق بالاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية لا تنكر أو يعفى عليها .
- ٢ - يجب ضمان حرية الوصول والزيارة والعبور (ترانزيت) بقدر ما يتعلق الامر بالاماكن المقدسة ، وفقا للحقوق القائمة وذلك لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة الاخرى وفي مدينة القدس وللغرباء كذلك ، دون ما تمييز في الجنسية مع مراعاة احتياجات الامن الوطني والنظام العام واللياقة . كما تضمن حرية العبادة وفقا للحقوق القائمة مع مراعاة صيانة النظام العام واللياقة .

- ٣ - يجب صيانة الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية ، ولا يسمح بعمل من شأنه أن يضر بأي وجه بصفتها المقدسة . وإذا ظهر للحكومة في أي وقت ان أي مكان مقدس معين ، أو مبنى أو موقع ديني في حاجة ماسة للاصلاح ، فيجوز للحكومة أن تدعو الطائفة أو الطوائف ذات الشأن للاضطلاع بمثل هذا الاصلاح . ويجوز للحكومة

نفسها أن تضطلع به على نفقة الطائفة أو الطوائف المختصة
إذا لم يتخذ اجراء خلال وقت معقول .

٤ - لا تستوفي ضريبة عن أى مكان مقدس ، مبنى
أو موقع دينى كان مستثنى من رفع الضريبة بتاريخ انشاء
الدولة . ويجب أن لا يقع تغيير فى عبء مثل هذه الضريبة
يؤدى اما الى الاجحاف فى المعاملة بين مالكى ومشغلى الاماكن
المقدسة والمبانى والمواقع الدينية ، أو أن يقع هؤلاء المالكون
والمشغلون فى مركز أقل ملاءمة بالنسبة لعبء الضريبة
العام مما كانوا عليه وقت تصديق تواصى الجمعية العامة .

٥ - لحاكم مدينة القدس الحق فى أن يقرر ما اذا
كانت أحكام دستور الدولة الخاصة بالاماكن المقدسة
والأبنية والمواقع الدينية الموجودة داخل حدود الدولة
والحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترمة على الوجه
الأكمل ، وأن يتخذ بالاستناد الى الحقوق القائمة جميع
القرارات فى حالات المنازعات التى قد تنشأ بين مختلف
الطوائف الدينية أو بشأن الطقوس الدينية لطائفة ما
بالنسبة لهذه الاماكن والابنية والمواقع . ويجب أن يلقي
تعاوننا كاملا وأن يتمتع بالمزايا والحصانات الضرورية للقيام
بمهام منصبه فى الدولة .

الفصل الثانى

الحقوق الدينية وحقوق الاقليات

- ١ - تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة مضمونة للجميع .
- ٢ - لا يجوز التمييز بين السكان بأى شكل من الاشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس .
- ٣ - جميع الاشخاص الخاضعين لولاية الدولة يكون لهم الحق فى حماية القانون .
- ٤ - يجب احترام القانون العائلى والاحوال الشخصية لمختلف الاقليات وكذلك مصالحها الدينية بما فى ذلك الاوقاف .
- ٥ - باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الادارة لن يتخذ أى تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل فى نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب ، أو يجحف بحقوق أى ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية .

٦ - تؤمن الدولة للملاقلية العربية أو اليهودية القدر الكافى من التعليم الابتدائى والثانوى بلغتها ووفق تقاليدھا الثقافىة .

ولن ينكر حق كل طائفة فى الاحتفاظ . بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ما دامت تلتزم بمقتضىات التعليم العامة التى قد تفرضها الدولة . أما مؤسسات التعليم الاجنبىة فتداوم على نشاطها على أساس حقوقها القائمة .

٧ - لن تفرض أية قيود على حرية أى مواطن فى استعمال أية لغة فى المحادثات الخاصة أو فى التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها أو فى الاجتماعات العامة .

٨ - لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أى أرض تخص عربيا فى الدولة اليهودية أو يهوديا فى الدولة العربية الا للمنفعة العامة . وفى جميع الحالات يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذى تحدده المحكمة العليا وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه .

الفصل الثالث

المواطنة Citizenship والاتفاقات الدولية والالتزامات المالية

١ - المواطنة :

ان المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس والعرب واليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة . ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التي يقيم فيها أن يختار جنسية الدولة الاخرى على شرط ألا يكون لاي عربى يقيم في الاقليم العربى المقترح حق اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة ولن يكون لاي يهودى يقيم في الدولة اليهودية المقترحة حق اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة . وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا يعتبر أنه في الوقت ذاته قد أجرى الاختيار بالنسبة لزوجته ولأولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر .

ويجوز للعرب المقيمين فى اقليم الدولة اليهودية المقترحة ولليهود المقيمين فى اقليم الدولة العربية المقترحة الذين وقعوا تصريحاً برغبتهم فى اختيار جنسية الدولة الاخرى أن يشتركوا فى انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة ولكن ليس فى انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التى يقيمون فيها .

٢ - الاتفاقات الدولية :

(أ) ترتبط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة العامة والخاصة التى قد أصبحت فلسطين طرفاً فيها . ويجب على الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقيات طيلة المدة المقررة لها لدى عقدها ، هذا مع عدم الاخلال بأى حق فى الانهاء قد تنص عليه هذه الاتفاقات .

(ب) كل نزاع يقع حول امكانية تطبيق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية الموقع عليها أو المنضمة اليها حكومة الانتداب نيابة عن فلسطين ، أو حول استمرار صحتها ، ترفع الى محكمة العدل الدولية وفق أحكام نظام المحكمة .

٣ - الالتزامات المالية :

(أ) على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية التى أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين أثناء ممارستها للانتداب والتى تعترف بها الدولة . وهذا الشرط يشمل حق الموظفين فى مرتبات

التقاعد والتعويضات والمكافآت •

(ب) تفي الدولة عن طريق اشتراكها في المجلس الاقتصادي المختلط بتلك الفئة من الالتزامات التي تشمل عموم فلسطين وتفي بصورة فردية بتلك التي يمكن التفاهم عليها وتوزيعها بالعدل بين الدولتين •

(ج) يجب انشاء (محكمة ادعاءات Court of Claims) تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك ومكونة من عضو تعيينه منظمة الامم المتحدة ومن ممثل للمملكة المتحدة وممثل للدولة ذات الشأن • ويرفع الى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الاخيرة •

(د) ان الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة لأي جزء من فلسطين قبل موافقة الجمعية العامة على القرار، تبقى صالحة وفق شروطها ما لم تعدل بطريق الاتفاق بين صاحب الامتياز والدولة •

الفصل الرابع

شروط مختلفة

١ - تضمن منظمة الأمم المتحدة أحكام الفصلين الأول والثاني من البيان ولا يحدث فيها أى تعديل بغير موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولكل عضو فى الأمم المتحدة الحق فى أن يلفت نظر الجمعية العامة الى أى نقض أو خطر نقض لهذه البنود . وللجمعية العامة أن تقدم من التوصيات ما تراه ملائما للظروف .

٢ - كل نزاع حول تطبيق هذا البيان أو تفسيره يرفع - بناء على طلب أى من الفريقين - الى محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى للتسوية .

(د) الاتحاد الإقتصادى والعبور

١ - يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة فى وضع مشروع اتحاد إقتصادى وعبور (ترانزيت) وتحرر اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من الفصل (ب) نص هذا المشروع منتفعة الى أبعد مدى ممكن بمشورة ومعاونة المؤسسات والهيئات الممثلة لكل من الدولتين .

ويجب أن يتضمن هذا المشروع نصوصاً لإنشاء الاتحاد الاقتصادي لفلسطين وأن ينظم مسائل أخرى ذات نفع مشترك . وأن لم يتم اتفاق المجلسان الحكوميان المؤقتان على هذا المشروع حتى أول أبريل ١٩٤٨ فإن اللجنة ستقوم بوضعه .

الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني :

٢ - يكون للاتحاد الاقتصادي الفلسطيني الاهداف التالية :

- (أ) ايجاد وحدة جمركية .
- (ب) اقامة نظام نقدي مشترك يتضمن سعر صرف واحد .
- (ج) ادارة السكك الحديدية والطرق المشتركة بين الدولتين ومرافق البريد والبرق والهاتف ، والمرافئ والمطارات المستعملة في التجارة الدولية على أساس من عدم التمييز في سبيل المصلحة العامة .
- (د) الانماء الاقتصادي المشترك وخصوصاً فيما يتعلق بالرى واستصلاح الاراضى وصيانة التربة .
- (هـ) تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول الى المياه ومصادر الطاقة على أساس من عدم التمييز .

٣ - ينشأ مجلس اقتصادى مشترك يكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين ومن ثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الاقتصادى والاجتماعى لمنظمة الأمم المتحدة ، ويعين

الاعضاء الاجانب ؛ أول مرة لفترة مدتها ثلاث سنوات .
ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين
لدول .

٤ - يكون من وظيفة المجلس الاقتصادى المشترك
تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادى
بطريقة مباشرة أو بالانتداب ، ويخول جميع سلطات
التنظيم والادارة اللازمة لأداء مهمته .

٥ - تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادى
المشترك . وتؤخذ قراراته بالاغلبية .

٦ - يجوز للمجلس فى حالة تقصير احدى الدولتين
فى اجراء العمل اللازم أن يقرر بأغلبية ستة من أعضائه
حبس جزء مناسب من الحصّة التى تعود الى الدولة المذكورة
من عائدات الجمارك بموجب الاتحاد الاقتصادى ، فان تبادت
الدولة فى عدم التعاون يجوز للمجلس أن يقرر بالاغلبية
البسيطة اتخاذ ما يراه مناسباً فيما يتعلق بالانماء
الاقتصادى تخطيط برامج مشتركة بين الدولتين ودراستها
وتشجيعها ، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه المشاريع بغير
موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس فى حالة تأثرها
مباشرة بمشروع الانماء .

٨ - فيما يتعلق بالنظام النقدى المشترك يكون
اصدار النقود المتداولة فى الدولتين وفى مدينة القدس تحت
سلطة المجلس الاقتصادى المشترك الذى يكون سلطة

الاصدار الوحيدة والذي يحدد الاحتياطي الذي يحتفظ به
كضمان لهذه العملات .

٩ - يجوز لكل دولة - بما يتفق مع البند ٢ (ب)
أعلاه - أن تدير مصرفها المركزي الخاص وأن تتحكم
بسياساتها المالية والائتمانية ، وبإيراداتها ونفقاتها من
القطع الأجنبي ، ويمنح رخص الاستيراد . وأن تقوم
بعمليات مالية دولية اعتمادا على ائتمانها الذاتي . ويكون
للمجلس الاقتصادي المشترك خلال السنتين التاليتين مباشرة
لانتهاء الانتداب سلطة اتخاذ جميع ما قد يلزم من تدابير
كفي يكون متوافرا لكل دولة في أية فترة مدتها اثنا عشر
شهرا مبلغ من القطع الاجنبي كاف لكي يضمن للاقليم ذاته
مقدارا من البضائع والخدمات المستوردة لاجل الاستهلاك
المحلي مساويا لمقدار من البضائع والخدمات التي استهلكها
الاقليم خلال الشهور الاثني عشر المنتهية في ٣١ ديسمبر
١٩٤٧ وذلك بالقدر الذي يسمح به مجموع الدخل من
القطع الاجنبي الذي تحصل عليه الدولتان من تصدير
البضائع والخدمات ، وشرط أن تتخذ كل دولة التدابير
المناسبة لصيانة مواردها الخاصة من القطع الأجنبي .

١٠ - تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية
غير الموكولة صراحة الى المجلس الاقتصادي المشترك .

١١ - توضع تعريفات جمركية مشتركة تترك حرية
التجارة كاملة بين الدولتين وكذلك بين الدولتين ومدينة
القدس .

١٢ - توضع جداول التعريف من قبل لجنة خاصة للتعريفات مكونة من ممثلين متساوي العدد عن كل دولة من الدولتين وتعرض على المجلس الاقتصادي المشترك للموافقة عليها بأغلبية الأصوات . وفي حالة وقوع خلاف في لجنة التعريف فان المجلس الاقتصادي المشترك يقوم بالتوسط في النقاط المتنازع عليها . كما يقوم المجلس الاقتصادي بوضع التعريف بنفسه في حالة عدم توصل لجنة التعريف الى وضع جدول للتعريف في المهلة المحددة .

١٣ - يكون لتكاليف البنود التالية الأولوية من دخل الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس الاقتصادي المشترك .

(أ) نفقات المصالح الجمركية ومصاريف ادارة المصالح المشتركة .

(ب) نفقات ادارة المجلس الاقتصادي المشترك .

(ج) الالتزامات المالية لادارة فلسطين وهي :

١ - نفقات ادارة الدين العام .

٢ - معاشات التقاعد التي تدفع حاليا أو التي ستدفع

في المستقبل وفقا للقوانين وعلى النطاق

المنصوص عليه في البند .

٣ - من الفصل الثالث أعلاه .

١٤ - بعد تغطية هذه الالتزامات بتمامها ، يوزع

فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية :

تمنح مدينة القدس مبلغا لا يقل عن ٥٪ ولا يزيد عن ١٠٪ ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك الباقي بصورة عادلة على الدولتين ، هادفا المحافظة على مستوى معقول ومناسب للخدمات الحكومية والاجتماعية في كلا الدولتين ، غير أنه لا يجوز أن تزيد حصة أى منهما عن المقدار الذى ساهمت به فى دخل الاتحاد الاقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه بالسنة . ويجوز للمجلس الاقتصادي المشترك بعد انقضاء خمس سنوات أن يعيد النظر فى مبادئ توزيع الإيرادات المشتركة مستلهما فى ذلك اعتبارات العدالة .

١٥ - تشترك الدولتان فى عقد جميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية وبمرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك ، وتلزم الدولتان فى هذه الأمور بأن تقتصر طبقا لقرار أغلبية المجلس الاقتصادي المشترك .

(١٦) يبذل المجلس الاقتصادي المشترك جهده ليوثر لصادرات فلسطين منفذا عادلا ومتساويا الى الاسواق العالمية .

(١٧) يجب على جميع المشاريع من المجلس الاقتصادي المشترك أن تدفع أجورا عادلة على أساس واحد .
حرية العبور (Transit) والزيارة :

يجب أن يتضمن التعهد نصوصا تضمن حرية المرور والزيارة لجميع المقيمين أو المواطنين فى الدولتين وفى مدينة القدس على أن يكون ذلك خاضعا لاعتبارات الامن العام ،

على شرط أن تقوم كل من الدولتين ومدينة القدس بمراقبة الاشخاص المقيمين ضمن حدودها .

انهاء التعهد وتعديله وتفسيره :

١٩ - يظل التعهد نافذا وكذلك كل معاهدة منبثقة عنه لمدة عشر سنوات ، ويبقى نافذا بعد انقضاء هذه المدة الى أن يعلن أحد الطرفين انهاء الذي لا يسرى قبل انقضاء سنتين .

٢٠ - لا يجوز تعديل التعهد وكل معاهدة تنبثق عنه خلال فترة السنوات العشر الأولى الا برضاء الطرفين وبموافقة الجمعية العامة .

٢١ - كل نزاع حول تطبيق او تفسير التعهد وكل معاهدة منبثقة عنه يحال بناء على طلب اى من الطرفين الى محكمة العدل الدولية هذا ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى للتسوية .

(هـ) الموجودات

١ - توزع اموال ادارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على أساس عادل ، ويجب ان يجرى التوزيع بواسطة لجنة الامم المتحدة المذكورة في القسم (ب) بند (أ) اعلاه وتصبح الاموال غير المنقولة ملكا للحكومة التي توجد هذه الاموال في اقليمها .

٢ - يجب على الدولة المنتدبة خلال الفترة التي تنقضى بين تاريخ تعيين لجنة الامم المتحدة وانتهاء الانتداب أن تتشاور مع اللجنة في اجراء تفكر باتخاذها متضمنا

تصفية اموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها ، مثل
فائض الخزينة المتراكم ، وريع السندات التي أصدرتها
الحكومة ، وأراضي الدولة وأى موجودات أخرى .

(و) الدخول في عضوية الأمم المتحدة

عندما يصبح استقلال الدولة العربية او اليهودية
نافذا (كما هو منصوص عليه في المشروع الحاضر) ، ويكون
البيان والتعهد المنصوص عليهما فى هذا المشروع قد وقع
عليهما من قبل الدولة ، يصبح عندئذ من المناسب ان ينظر
بعين العطف الى طلب قبولها عضوا فى الامم المتحدة طبقا
للمادة (٤) من ميثاق الامم المتحدة .

*

القسم الثانى

ويشتمل على حدود الدولتين العربية واليهودية
بالتفصيل (١) .

*

القسم الثالث

مدينة القدس

(أ) نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل Corpus Separatum

(١) انظر فى شأنه :

Sami Hadawi, United Nations Resolutions on
Palestine, Beirut, 1966, pp. 26-31.

خاضع لنظام دولى خاص ، وتتولى الامم المتحدة ادارتها
ويعين مجلس وصاية ليقوم باعمال السلطة الادارية نيابة
عن الامم المتحدة .

(ب) حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية مضافا
اليها القرى والبلدان المجاورة ، وابعدها شرقيا أبو ديس ،
وابعدها جنوبا بيت لحم وابعدها غربا عين كارم وتشمل
معها المنطقة المبينة من قرية قالونيا كما هو موضح على
الخريطة التخطيطية المرفقة (ملحق ب) .

(ج) نظام المدينة الاساسى (الدستور)

يجب على مجلس الوصاية خلال خمسة شهور من
الموافقة على المشروع الحاضر ان يضع ويقر دستورا مفصلا
للمدينة يتضمن جوهر الشروط التالية :

١ - الادارة الحكومية : مقاصدها الخاصة :

يجب على السلطة الادارية ان تتبع اثناء قيامها
بالتزاماتها الادارية الاهداف الخاصة التالية :

(أ) حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن
مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في
انحاء العالم - المسيحية واليهودية والاسلام -
وصيانتها والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام
والسلام ، السلام الدينى وخاصة في مدينة القدس .

(ب) دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم سواء في

سبيل مصلحتهم الخاصة أو في سبيل تشجيع التطور
السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في
البلاد المقدسة بأسرها وتأمين الأمن والرفاهية وتشجيع
كل تدبير بناء من شأنه ان يحسن حياة السكان آخذاً
بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف
الشعوب والجماليات .

٢ - الحاكم والموظفون الإداريون :

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون
مسئولاً امامه . ويكون هذا الاختيار على أساس كفاءته
الخاصة دون مراعاة لجنسيته . على ان لا يكون مواطناً لاي
من الدولتين في فلسطين .

يمثل الحاكم الامم المتحدة في مدينة القدس ويمارس
نيابة عنها جميع السلطات الادارية بما في ذلك ادارة
الشئون الخارجية . ويعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين
يعتبر افرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (١٠٠)
من الميثاق . ويختارون قدر الامكان من بين سكان المدينة
ومن سائر فلسطين دون اي تمييز عنصري . وعلى الحاكم
ان يقدم مشروعا مفصلاً لتنظيم ادارة المدينة الى مجلس
الوصاية لينال موافقته عليه .

٣ - الاستقلال المحلي :

(أ) يكون للوحدات القائمة حالياً ذات الاستقلال المحلي في
منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات

حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي .
(ب) يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة
تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس
الجديدة ، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه
وإصدار قرار بشأنه .
وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من
البلدية الحالية لمدينة القدس .

٤ - تدابير الأمن :

(أ) تجرد مدينة القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ
عليه ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط
عسكري ضمن حدودها .
(ب) في حالة عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة
خطيرة أو منعها ، من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو
أكثر من السكان ، يكون للحاكم السلطة باتخاذ
التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال .
(ج) للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي ،
وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع
والأبنية الدينية في المدينة ، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة
خاصة ذات قوة كافية ، يجند أفرادها من خارج
فلسطين ، ويعطى للحاكم حق التصرف ببندود الميزانية
حسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والانفاق عليها .
٥ - التنظيم التشريعي :

تكون السلطات التشريعية والضرائبية بيد مجلس

تشريعي منتخب بالاقتراع العام السرى على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة البالغين وبغير تمييز من حيث الجنسية ومع ذلك فيجب الا يتعارض أى اجراء تشريعي أو يتناقض مع الاحكام المنصوص عليها فى دستور المدينة ، كما يجب ألا يسود هذه الأحكام أى قانون أو لائحة أو تصرف رسمى ويعطى الدستور للحاكم حق الاعتراض Veto على (المشاريع بقوانين) المتنافية مع الاحكام المذكورة . ويمنحه كذلك سلطة اصدار أوامر وقتية فى حالة تخلف المجلس عن الموافقة فى الوقت المناسب على (مشروع بقانون) يعتبر جوهرى بالنسبة لسير الادارة الطبيعى .

٦ - القضاء :

يجب أن ينص الدستور على انشاء نظام قضائى مستقل مشتملا على محكمة استئناف يخضع لولايتها جميع سكان المدينة .

٧ - الاتحاد الاقتصادى والنظام الاقتصادى :

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادى الفلسطينى ومقيدة باحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق عنه ، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادى المشترك ، ويقام مقر المجلس الاقتصادى فى منطقة المدينة ويجب أن يحتوى الدستور على أحكام للشئون الاقتصادية التى لاتقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية وذلك على اساس

من عدم التمييز والمساواة فى المعاملة بالنسبة للدول
الاعضاء فى الامم المتحدة ولرعاياها .

٨ - حرية العبور Transit والزيارة، السيطرة على المقيمين :

تكون حرية الدخول والاقامة ضمن حدود المدينة
مضمونة للمقيمين فى الدولتين العربية واليهود لمواطنيهما
وذلك بشرط عدم الاخلال باعتبارات الامن مع مراعاة
الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقا لتعليمات
مجلس الوصاية . وتكون الهجرة الى داخل حدود المدينة
والاقامة فيها بالنسبة لرعاية الدول الأخرى خاضعة
لسلطة الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية .

٩ - العلاقات مع الدولتين العربية واليهودية :

يعتمد حاكم المدينة ممثلى الدولتين العربية واليهودية
ويكونون مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى
الادارة الدولية للمدينة .

١٠ - اللغات الرسمية :

تكون العربية والعبرية لغتى المدينة الرسميتين . ولا
يحول هذا النص دون أن يعتمد فى العمل لغة أو لغات
اضافية عدة حسب الحاجة .

١١ - المواطنة :

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين فى مدينة
القدس ما لم يختاروا جنسية الدولة التى كانوا رعاياها

أو ما لم يكونوا عربا أو يهودا قد اعلنوا نيتهم في أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقا للفقرة (٩) من الفصل (ب) من القسم الاول من المشروع الحاضر .

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها .

١٢ - حريات المواطنين :

(١) يضمن لسكان المدينة بشرط عدم الاخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة، حقوق الإنسان والحريات الأساسية مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم ، وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والانتماء الى الجمعيات وتكوينها وحرية التظلم .

(ب) لايجزى أى تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس .

(ج) يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون .

(د) - يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الافراد ومختلف الطوائف ، كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية .

(هـ) - مع عدم الأخلال بضرورات حفظ النظام العام وحسن الادارة لا يتخذ أى إجراء يعوق أو يتدخل فى نشاط

المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب ، ولا يجوز عمل أى تمييز نحو ممثلى هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم .

(و) تؤمن المدينة تعليمًا ابتدائيًا وثانويًا كافيين للطائفتين العربية واليهودية ، كل بلغتها ووفق تقاليدھا الثقافية . وان حقوق كل طائفة فى الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية ، شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التى قد تفرضها المدينة ، سوف لا تنكر أو تعطل اما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة .

(ز) لايجوز أن تحد حرية أى فرد من سكان المدينة فى استخدام أية لغة كانت فى أحاديثه الخاصة أو فى التجارة أو الأمور الدينية أو الصحافة أو المنشورات لجميع أنواعها أو الاجتماعات العامة .

١٣ - الأماكن المقدسة :

(ا) لا يجوز ان يلحق أى مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية .

(ب) تضمن حرية الوصول الى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية وحرية ممارسة العبادة وفقا للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة .

(ج) تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بآية صورة كانت

الى قداسستها • وان رأى الحاكم فى أى وقت ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء أو موقع دينى ما ، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية الى القيسام بالترميمات اللازمة • ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية ان لم يتلق جوابا على طلبه خلال مدة معقولة •

(د) ولا تجبى أية ضريبة على الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية التى كانت معفية من الضرائب وقت اقامة المدينة (بوضعها الدولى) ولا يلحق براجعة الضرائب incidence of taxation أى تعديل يشكل تمييزاً بين مالكي الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها بحيث يضع هؤلاء المالكين أو الحائزين فى وضع أقل ملاءمة بالنسبة للرجعية العامة للضرائب منه فى وقت الموافقة على توصيات الجمعية العامة •

١٤ - سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية فى المدينة وفى أى جزء من فلسطين :

(أ) ان حماية الأماكن المقدسة والأبنية الموجودة فى مدينة القدس يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة •

(ب) وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع الماثلة الموجودة فى فلسطين خارج المدينة ، يقرر الحاكم بموجب السلطات

التي يكون قد منحه اياها دستورا الدولتين ما اذا كانت أحكام دستورا الدولتين العربية واليهودية ، في فلسطين والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترمة كما يجب .

(ج) - وللحاكم كذلك حق اتخاذ القرارات ، على أساس الحقوق القائمة في حالة حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة للأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين .

ويجوز للحاكم أن يستعين أثناء قيامه بهذه المهمة بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية .

(د) - مدة سريان النظام الخاص .

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية على ضوء المبادئ المذكورة أعلاه في ميعاد اقضاه أول أكتوبر ١٩٤٨ ويكون سريانه أول الأمر خلال مدة عشر سنوات مالم ير مجلس الوصاية وجوب القيام في أقرب وقت بأعادة النظر بهذه الأحكام ويجب عند انقضاء هذه المدة أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية على ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة الأولى من العمل به . عندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الاعلان بطريق الاستفتاء عن رغباتهم بالتعديلات الممكن اجراؤها على نظام المدينة .

(القسم الرابع)

الامتيازات

ان الدول التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف ، مدعوة الى التنازل عن جميع حقوقها في اعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المتوى انشاؤهما وكذلك في مدينة القدس .

فهرس

٣	فى ذكر فتح بيت المقدس ووصفه
٦	عروبة القدس
٣٠	الاماكن المقدسة
٤١	القدس فى اطار القضية الفلسطينية
٥٦	محاولات التدويل فى الأمم المتحدة
٧٤	نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة
٧٧	مشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادى
		الفصل الأول : الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية
٨٥	
٨٧	الفصل الثانى : الحقوق الدينية وحقوق الأقليات
		الفصل الثالث : المواطنة والاتفاقات الدولية والالتزامات المالية
٨٩	
٩٢	الفصل الرابع : شروط مختلفة

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالمشاهرة

